

جِدالٌ بِالأَحْسَنِ

مَعَ أَحْمَدَ الحَسَنِ

نَقْدُ مُرتكَزاتِ مُدَّعِي المَهْدَوِيَّة

(أَحْمَد إِسْماعِيل البَصْرِي)

لِلسَّيِّد عَلِي الحُسَيْنِي

شعبة البحوث والدراسات

جدالٌ بالأحسَنِ معَ أَحمد الحسَن

ـ نقد مرتكزات مدعي المَهدوية أحمد اسماعيل البصري ـ

جدالٌ بالأحسَنِ معَ أَحمد الحسَن

ـ نقد مرتكزات مدعي المهدوية أحمد اسماعيل البصري ـ



علي الحسيني

شعبة البحوث والدراسات







قسم الشؤون الدينية

شعبة البحوث والدراسات

اسم الكتاب: جدالٌ بالأحسَنِ معَ أَحمد الحسَن.

المؤلف:علي خضير الحسيني.

عدد النسخ: ١٠٠٠.

المطبعة: دار الوارث للطباعة والنشر.

سنة الطبع: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

الإهداء

إلى أفضل كتاب يحمل أقدس اسمٍ تفوهت به البشرية، لم أقرأه فحسب، بل عشتُ في بطنه تسعة أشهر . . . وبعدها وجدني يتيماً فآوى، وأينما أنم استيقظ صباحاً في أحضانه !

أمي . . .

إلى عبائتها وربطتها وخبزها وشايها وضحكتها ودمعتها وكل شيء فيها !

ربي أحفظها وارحم بعلها كما ربياني صغيراً .



«كذلك غيبةُ القائمِ فإنَّ الأمةَ ستُنكرُها لطولها:

فمِنْ قائلٍ يقول: إنّهُ لم يُولد

وقائلٍ يفتري بقوله: إنّهُ وُلدَ ومات

وقائلٍ يكفرُ بقوله: إنّ حادي عشرنا كان عقيما

وقائلٍ يمرُقُ بقوله: إنّهُ يتَعدّى إلى ثالثِ عشر فصاعدا».

- من رواية عن الإمام الصادق (عليه السلام) -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على رسوله الأمين، وعلى آله الهداة المهديين وبعدُ:

إنّ الإخبار عن الغيب تفصيلاً ووقوعه طبق ما أخبر المخبِر إحدى أهم دلائل صدق ارتباط المخبر بالغيب لذا عُدَّ من صور الإعجاز القرآني الدالة على صدقه، كما واعتُبر من العلائم التي يُعرف بها الإمام .

وقد أخبرنا أهل بيت العصمة (صلوات الله عليهم أجمعين) عن كُلِّ ما يرتبط بالإمام الثاني عشر، من اسمه ونسبه وصفاته وعلامات ظهوره وغيبته، وعن كل شيءٍ يرتبط به بما في ذلك إخبارهم بظهور فرقٍ ضالة عن قضيته، وأقوامٍ منحرفين عن إمامته، وقد وقع فعلاً ما أخبروا فلم يخلو قرنٌ من طوائف منحرفة عن مسار القضية المهدوية الصحيح !

من **ناووسية** زعمت مهدوية الإمام الصادق(عليه السلام) إلى فرقة زعمت مهدوية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، **وإسماعيلية** قالت بمهدية إسماعيل بن جعفر الصادق، **وقرامطة** قمّصتْها محمداً بن إسماعيل، **وواقفة** على موسى بن جعفر وأنّه المهدي وغيرها من الفرق والعقائد التي أخبر عنها أهل البيت تحذيراً للناس من الوقوع في شباكها لكنّهم وقعوا !

واليوم يتكرر المشهد:

إذ يُخبرون(عليهم السلام) عن أنّهم اثنا عشر إماماً لا غير، **ويخبرون**: عن مارقٍ لا يقف على آخر حجج الله وخلفائه الإمام الثاني عشر من أهل البيت وإنّما يتعدى إلى ثالث عشر فصاعداً لطول غيبة الثاني عشر (عليه السلام)، **ويخبرون أيضاً**: أنّه سيأتي الشيعة مَن يدعي المشاهدة وهو كاذبٌ مفترٍ، ثمّ يؤكدون على خروج رايات مشتبهة وأنّ أمرهم منها أبين من الشمس !

فيظهر اليوم شخصٌ (وهو الملقب بـأحمد الحسن) ليقول: إنّه المهدي الأول من بين اثني عشر مهدياً زيادة على الأئمة الاثني عشر، وإنّه وصي ورسول الإمام المهدي و يلتقي به، ثمّ تنساق معه جماعة من الناس !!

ولئن سميت إعادة التاريخ نفسه في المرة الأولى «مأساة» وفي الثانية «مهزلة» فلا أعرف لما يحدث اسماً، لكن المؤكد أنّ العاقل لا يُلدغ من جحرٍ واحد عشرات المرات !

وعلى أيِّ حالٍ فبعد الإطلاع على أفكار هذه الفئة من خلال قراءة مدوناتها ومحاورة بعض رموزها قبل أربع سنوات، كتبتُ شيئاً في نقدهم لكن تناثرت كلمات ما كتبت وضاع بعضه بفضل صغيرتي لما ظنَّت أنها تُحسن لي بغسل جهاز الحاسوب بالماء !

ثم أعـدتُ جمع كلماته مرة أخرى لمّا طلبت مني شعبتا «التبليغ الديني» و«البحوث والدراسات» التابعتان للعتبة الحسينية إلقاء ثلاث محاضرات لجمعٍ من المبلغين تدور حول نقد أفكار هذه الدعوة، وبالفعل حدث ما ارادوا، فرأيت الفرصة مواتية لترتيب ما تناثر من بحثي فكان هذا الكتاب، الذي سيجدُ فيه القارئ الخصائص التالية:

١ـ تكريس الرد على أهم أدلتهم .

تعتمد هذه الفرقة في اثبات حقانيتها على أمور ليست لها قيمة في هذا المجال، كالاستخارات والمنامات وما أشبه، ولو نُوقش في كُلِّ شيءٍ لما صحَّ شيء .

وأهم ما عندهم مما يمكن لنا منازلتهم فيه هو (رواية الوصية) وهي العمود الفقري لهذه الدعوة، لذا اقتصر الكتاب هذا على مناقشتهم فيها.

٢ـ الاختصار والوضوح .

حاول الكِتاب مقاربة الأفكار ـ عرضاً أو نقداً ـ بأخصر ما يمكن من النصوص مع الحفاظ على الوضوح، فآلينا ألّا نُكثر من سردِ الروايات وإنما نكتفي بالواحدة والاثنين المشيرة للبقية وستجد ذلك واضحاً في المبحث الأول .

٣ـ الرد على أهم كتاب.

يمكنك أن تعتبر الكتاب الماثل بين يديك خصوصاً مبحثه الثاني، رداً على آخر كتاب صدر لإمام هذه الفرقة أحمد إسماعيل بعنوان [الوصية المقدسة الكتاب العاصم من الضلال] وهو أهمُّ كتاب لهم كما سيأتيك .

٥ـ المنهجية.

لم نتمسك بالعرض المنهج للمادة العلمية في الكتاب التي تُمثل رداً على مُدعي المهدوية فحسب وإنّما عمدنا إلى بضاعة أحمد اسماعيل وصُغناها بأسلوب أمتن وأخصر وأكثر ترتيباً ومنهجية مما عرضه هو وستلاحظ ذلك بوضوح في المبحث الثاني .



مقدمة

- التعريف بأحمد إسماعيل ودعوته.
- نص الخبر المعبر عنه بـ (رواية الوصية).
- التنبيه على ثلاث ملاحظات.

التعريف بأحمد إسماعيل ودعوته [1]

الإسم: أحمد بن إسماعيل بن صالح بن حسين بن سلمان، ويزعم أنّ والد جده سلمان هو الإمام المهدي بن الحسن العسكري آخر أئمة الشيعة الإثني عشر !!

الدعوة: يرى أحمد اسماعيل وجود اثني عشر شخصاً حُججاً لله مهديين وخُلفاء معصومين غير أئمة الشيعة الإثني عشر من أهل البيت، ويزعم أنّه هو المهدي الأول منهم وأنّه وصي ورسول الإمام المهدي الحجة بن الحسن العسكري(عليهما السلام)! وله مزاعم أخرى لا يهمنا الإشارة لها هنا .

المكان: كان يعيش بالبصرة في جنوب العراق واكمل دراسته الأكاديمية وحصل على شهادة بكلوريوس في الهندسة المدنية ثمّ انتقل إلى النجف الأشرف وسكن فيها لغرض دراسة العلوم الدينية وفيها بدأت دعوته...ولا يُعلم مكانه الآن .

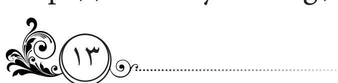
الزمان: يقول إنّه كان يلتقي بالإمام المهدي في عالم الشهادة في عام (١٩٩٩م) وقبلها أيضاً وفي الشهر السابع من عام (٢٠٠٢ م) والموافق شهر جمادي الأول لسنة (١٤٢٣هـ) زعم في النجف الأشرف أنّ الإمام المهدي أمره أن يدعو الناس كافة.

أساس دعوته: ومن أهمّ ما استند له أحمد إسماعيل لإثبات صدق دعوته هو أنّه المذكور في (وصية رسول الله) ليلة وفاته على حدِّ تعبيره!

---

١. معلومات هذا التعريف مأخوذة من الموقع الرسمي لهذه الفرقة :

http: //almahdyoon.org/



النشاط: لأحمد إسماعيل وبعض أنصاره كُتبٌ، ومجلاّت، وغرفٌ صوتية، ومواقع، ومحاضرات، وحسينيات، ومكاتب داخل العراق وخارجه، ويشاركون في معارض الكتب المحلية والدولية، كما ويمتلكون قناة فضائية أيضاً ! ولا شكَّ في أنّ جميع ذلك يستدعي وجود إمكانية مالية هائلة!

(نصُّ الرواية المعبرِ عنها بالوصية)

لاحظنا في هذا التعريف المزبور عبارة (**وصية رسول الله ليلة وفاته**) ليس هنا فحسب بل يتكرر هذا التعبير من هذه الفئة وإمامها بشكل لافت في وسائل نشر دعوتهم المتعددة التابعة لهم، المسموعة والمرئية والمكتوبة، فما الذي يعنيه هؤلاء من هذا التعبير، وما هو النصُّ الممثِّل لوصية رسول الله ليلة وفاته حسب اعتقادهم ؟!

إنّ الرواية المعبر عنها على لسان هذه الفرقة بـ **(وصية رسول الله ليلة وفاته)** هي ما رواها شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ) في كتابه «الغيبة» وهو المصدر الأقدم والوحيد لها، فإليك نصها:

- **أخبرنا جماعة، عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن سفيان البزوفري**، عن علي بن سنان الموصلي العدل، عن علي بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن الخليل، عن جعفر بن أحمد المصري، عن عمه الحسن بن علي، عن أبيه، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد، عن أبيه الباقر، عن أبيه ذي الثفنات سيد العابدين، عن أبيه الحسين الزكي الشهيد، عن أبيه أمير المؤمنين(عليه السلام) قال:

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) - **في الليلة التي كانت فيها وفاته** - لعلي (عليه السلام): يا أبا الحسن أحضر صحيفة ودواة .

فأملا رسول الله(صلى الله عليه وآله) **وصيته حتى انتهى إلى هذا الموضع**، فقال:

يا علي إنه سيكون بعدي إثنا عشر إماما **ومن بعدهم إثنا عشر مهديا**، فأنت يا علي أول الإثني عشر إماما سماك الله تعالى في سمائه: عليا المرتضى، وأمير المؤمنين، والصديق الأكبر، والفاروق الأعظم، والمأمون، **والمهدي، فلا تصح هذه الأسماء لأحدٍ غيرك** .

يا علي أنت وصيي على أهل بيتي حيهم وميتهم، وعلى نسائي: **فمن ثبّتها لقيتني غدا، ومن طلقتها فأنا بريءٌ منها**، لم ترني ولم أرها في عرصة القيامة،وأنت خليفتي على أمتي من بعدي .فإذا حضرتك الوفاة فسلمها إلى ابني الحسن البر الوصول، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابني الحسين الشهيد الزكي المقتول، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه سيد العابدين ذي الثفنات علي، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد الباقر، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه جعفر الصادق، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه موسى الكاظم، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه علي الرضا، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد الثقة التقي، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه علي الناصح، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه الحسن الفاضل، **فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد المستحفظ من آل محمد** (عليهم السلام).

فذلك اثنا عشر إماما، ثم يكون من بعده اثنا عشر مهديا، **(فإذا حضرته الوفاة)** فليسلمها إلى ابنه أول المقربين **له ثلاثة أسامي: اسم كإسمي واسم أبي وهو عبد الله وأحمد، والاسم الثالث: المهدي**، هو أول المؤمنين[1].

تمثّل رواية الطوسي الركيزة الأساس لدعوة أحمد اسماعيل البصري وذروة سنام أدلته، ومادة استدلاله، وأمّ مستنداته وأهمّ ما يعضدُ مزاعمه، حتى أنّه كتبَ مؤخراً باسمها كتاباً أسماه: **(الوصية المقدسة، الكتاب العاصم من الضلال)** ومن ثمَّ فهي الوحيدة التي ربما يسامحنا العقلاء في اطلاق لفظ الدليل عليها !

وأما سائر أدلته الأخرى كالمنامات والاستخارات فلا نصيب لها من الدليل لا اسماً ولا رسماً جزماً !

---

١. الطوسي في كتاب (الغيبة) نشر: مؤسسة المعارف الإسلامية – قم، الطبعة الأولى: ١٤١١، صفحة: ١٥٠ و ١٥١ .



ثلاث ملاحظات:

وفي هذه المقدمة وقبل الدخول في التفاصيل يكفي المؤمنين أن يسجلوا معنا على عجالة الملاحظات التالية على الرواية المتقدمة (عمدة دليل أحمد البصري على دعوته) وهي كفيلة بنسف اساس هذه الفرقة:

الملاحظة الأولى: عدم لزوم الاعتقاد بتفصيل ما يجري بعد المهدي.

ثبت بالقطع واليقين أننا ملزمون بأصل الإعتقاد بالرجعة فقد ورد فيها علاوة على الآيات القرآنية مئات الأحاديث الشريفة، كما وثبت جزماً أيضاً أنّ الأرض لا تخلو من حجة، هذا واضحٌ لا ريب فيه، غير أنّ السؤال المطلوب إجابته في هذه الملاحظة هو: هل نحن مكلفون بمعرفة ما يجري بعد ظهور الإمام المهدي (عجل الله فرجه الشريف) ؟!

الجواب وبلا تردد: كلا، وما لا يحصى من كلا، لعدم وجود أيّ دليل يشي بذلك، وحيث أنّ الخبر المروي في كتاب الغيبة يتحدث عما يجري بعد الظهور المبارك كما هو واضح فلسنا معنيين للخوض فيه أصلاً!

فمن النافلة حينئذ البحث عن الأحاديث المبينة لما يحصل بعد الظهور الشريف وتصنيفها إلى أقسام: قسمٌ يُشير إلى وقوع الرجعة وآخر إلى قيام القيامة بعد أربعين يوماً من وفاة الإمام وصنفٌ ثالثٌ إلى تولي أبناء الإمام المهدي (عليه السلام) الأمر بعده كما هو مقتضى الظهور الأولي لخبر الطوسي المتقدم، فإن تمّ حمل الجميع على بيان عقيدة الرجعة فبها ونعمتْ وإلا وكما أسلفنا فالمكلف غير ملزمٍ بمعرفة ذلك تفصيلاً، ولا مكلف أصلاً بالإصغاء إلى دعوة أحمد اسماعيل أو غيره من أدعياء المهدوية ورحم الله من أراح واستراح!

الملاحظة الثانية: الرواية خبرٌ واحد لا متواترة ولا من آخبار الآحاد.



الرواية المزبورة بطولها ناقلها واحد في كتاب واحد لا غير، فلم يروها غير الشيخ الطوسي ولم يروها الطوسي إلا في كتاب الغيبة، ولا وجود لها في أيّ مصدر آخر!

الأمر الذي يعني أنها غير متواترة جزماً، وإلا فما فرق المتواتر عن غيره؟!!، أكثر من ذلك فإنها ليست حتى من أخبار الآحاد الذي يرويه أكثر من راو دون أن يصل إلى درجة التواتر، فهي خبر شخص واحد في مصدر واحد، ومن ثمَّ فلا يمكن بناء عقيدة عليها إجماعاً وقولاً واحداً وأما ما يُذكر لها من مصادر هنا وهناك فمردّ الجميع إلى غيبة الطوسي !

وعلى هذا فمن الخرافة قول أحمد اسماعيل: « ...**مع أننا اثبتنا لهم صحة صدور الوصية بالتواتر والقرائن ...**» [1].

فليدلنا على مصدر واحد فقط متقدم أو معاصر للطوسي نقل هذه الرواية ! وأما الروايات الحاكية لوصية رسول الله ليلة وفاته فكلها وبلا استثناء خالية من الزيادة التي اشتملت عليها رواية الطوسي من ذكر للمهديين وغيره مما يجري بعد الإمام، وسيأتي الإشارة إلى ذلك إن شاء الله تعالى .

الملاحظة الثالثة: اشتمالها على ستة مجاهيل .

ومع كونها رواية شخص واحد (الطوسي) فإنّها رواية ضعيفة لعدم ثبوت وثاقة ستة من رواتها الذين رووها قبل البزوفري (الثقة) بل بعضهم لم يرد اسمه إلا فيها ! وهم كلٌ من:

١ . علي بن سنان الموصلي العدل.

٢ . علي بن الحسين.

٣. أحمد بن محمد بن الخليل.

١ . أحمد اسماعيل – دلائل الصدق ونفض غبار الشك ص٢٥.



٤. جعفر بن أحمد المصري.

٥. الحسن بن علي.

٦. علي بن بيان بن زيد بن سيابة (والد الحسن بن علي، ولم يرو إلا هذه الرواية !).

وقد اشترط علينا أهل البيت (صلوات الله عليهم) في أحاديث مستفيضة أخذ الخبر من الرواة الثقاة نشير إلى شطرٍ من الأخبار المشتملة على ذلك:

١ـ يُسأل الإمام الرضا (عليه السلام): أَفَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثِقَةٌ آخُذُ عَنْهُ مَا أَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَعَالِمِ دِينِي فَقَالَ: نَعَمْ [١].

٢ـ في وصية أمير المؤمنين إلى الحسن بن علي (عليه السلام) وإلى محمد بن الحنفية، ورد فيها: [...**ولا تُحدث إلا عن ثقة** فتكون كذابا والكذب ذل..][٢].

٣ـ روى الحارث بن المغيرة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: [إذا سمعت من أصحابك الحديث **وكلهم ثقة** فموسع عليك حتى ترى القائم (عجل الله تعالى فرجه) فترده إليه][٣].

٤ـ ورد عن الإمام المهدي: [...فإنه لا عُذر لأحد من موالينا في التشكيك **فيما يؤديه عنا ثقاتنا** ...] [٤].

٥ـ روى الطوسي في الغيبة والصدوق في كمال الدين وغيرهما في غيرهما عن الإمام المهدي (عليه السلام) أنه كتب في التوقيع المشهور:

[وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجةُ الله عليكم، وأما محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه وعن أبيه مِن قبلُ، **فإنه ثقتي وكتابه كتابي**][٥].

١. الحر العاملي – وسائل الشيعة: ٢٧/ ١٤٦.

٢. المجلسي– بحار الأنوار: ٢/ ٢٥٤.

٣. المصدر السابق: ٢ / ٢٢٤.

٤. المصدر السابق: ٥٠/ ٣١٨.

٥. الصدوق _كمال الدين ٢/ ٤٨٤.



٦ـ روى الطوسي عن أحمد بن إسحاق أنه سأل أبا الحسن صاحب العسكر (عليه السلام) وقال: من أُعامل وعمن آخذ وقول من أقبل ؟ فقال له:

العمري ثقتي فما أدى إليك عني فعني يؤدي، وما قال لك فعني يقول، فاسمع له وأطع، فإنه الثقة المأمون .

وأخبرني أبوعلي سأل أبا محمد (عليه السلام) عن مثل ذلك فقال له: **العمري وإبنه ثقتان**، فما أديا إليك فعني يؤديان، وما قالا فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعهما **فإنهما الثقتان المأمونان**، فهذا قول إمامين قد مضيا فيك ...»[1].

وبعد أن تمَّ بيان المقدمة بنقاطها الثلاث، نشرع في المقصود وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مطالب عامة حول رواية الطوسي .

المبحث الثاني: نقد استدلال أحمد اسماعيل بالرواية .

***

١ . الطوسي ـ (الغيبة ٢٤٣).



المَبْحثُ الأول:

حولَ روايةِ الطوسي

وفيهِ خَمَسةُ مطالب:



المطلب الأول: الرواية في ميزان أهل البيت(عليهم السلام).

يرفض أحمد إسماعيل وأنصاره علم الرجال وقواعده من حيث أنّه مسقطٌ لحجية الرواية الأم لدعوتهم كما سلف في المقدمة، فمن اللازم بيان منهج آخر يفترض بهم قبوله وقبول نتائجه بحسب مدَّعياتهم، ويرتكز هذا المنهجٍ على أحاديث وردتْ عن أهل البيت(عليهم السلام) تبين عدة قواعد واضحة يتمُّ بموجبها الحكم بحجية أو عدم حجية المرويات وما يُقبل وما لا يُقبل منها، وتوضيح ذلك يقع في نقطتين:

النقطة الأولى: منهج أهل البيت(عليهم السلام) في التعامل مع الأخبار.

لإهل البيت (عليهم السلام) ضوابط وموازين عدة لتقييم الأخبار الواردة إلينا عنهم بأخذها أو تركها، فعلاوةً على ما مرّ من أخبار تشير إلى أخذ الخبر من الرواة الثقاة فإننا هنا سنعرض منهجاً آخر أصّله أهل البيت(عليهم السلام) لأصحابهم، ولسنا بوارد بيان جميع تلكم الموازين، وإنما نحن بصدد ذكر ما يتوقف عليه هذا المبحث فحسب، فمن بين تلكم الموازين هو:

الأخذ بالخبر المشهور والمجمع عليه والموافق للخاصة، وتركُ الشاذ النادر وما وافق العامة .

ويمكن استفادة ذلك من روايات عديدة نعرض اثنين منها استشهاداً لا للحصر:

الأولى: مقبولة عمر بن حنظلة .

والمقصود بها ما رواه الكليني في الكافي بسنده عن عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا بَيْنَهُمَا مُنَازَعَةٌ فِي دَيْنٍ أَوْ مِيرَاثٍ فَتَحَاكَمَا إِلَى السُّلْطَانِ وَإِلَى الْقُضَاةِ أَيَحِلُّ ذَلِكَ؟ قَالَ: مَنْ تَحَاكَمَ إِلَيْهِمْ فِي حَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ فَإِنَّمَا تَحَاكَمَ إِلَى الطَّاغُوتِ وَمَا يَحْكُمُ لَهُ فَإِنَّمَا يَأْخُذُ سُحْتاً وَإِنْ كَانَ حَقّاً ثَابِتاً لِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِحُكْمِ الطَّاغُوتِ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُكْفَرَ بِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ. قُلْتُ: فَكَيْفَ يَصْنَعَانِ؟ قَالَ: يَنْظُرَانِ إِلَى مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مِمَّنْ قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا وَنَظَرَ فِي حَلَالِنَا وَحَرَامِنَا وَعَرَفَ أَحْكَامَنَا فَلْيَرْضَوْا بِهِ حَكَماً فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِماً فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا فَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنْهُ فَإِنَّمَا اسْتَخَفَّ بِحُكْمِ اللَّهِ وَعَلَيْنَا رَدَّ وَالرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَى حَدِّ الشِّرْكِ بِاللَّهِ.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ كُلُّ رَجُلٍ اخْتَارَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا فَرَضِيَا أَنْ يَكُونَا النَّاظِرَيْنِ فِي حَقِّهِمَا وَاخْتَلَفَا فِيمَا حَكَمَا وَكِلَاهُمَا اخْتَلَفَا فِي حَدِيثِكُمْ؟ قَالَ: الْحُكْمُ مَا حَكَمَ بِهِ أَعْدَلُهُمَا وَأَفْقَهُهُمَا وَأَصْدَقُهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَأَوْرَعُهُمَا وَلَا يَلْتَفِتْ إِلَى مَا يَحْكُمُ بِهِ الْآخَرُ. قَالَ قُلْتُ: فَإِنَّهُمَا عَدْلَانِ مَرْضِيَّانِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا لَا يُفَضَّلُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ قَالَ فَقَالَ يُنْظَرُ إِلَى مَا كَانَ مِنْ رِوَايَتِهِمْ عَنَّا فِي ذَلِكَ الَّذِي حَكَمَا بِهِ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِكَ فَيُؤْخَذُ بِهِ مِنْ حُكْمِنَا **وَيُتْرَكُ الشَّاذُّ الَّذِي لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِكَ فَإِنَّ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ لَا رَيْبَ فِيهِ** وَإِنَّمَا الْأُمُورُ ثَلَاثَةٌ أَمْرٌ بَيِّنٌ رُشْدُهُ فَيُتَّبَعُ وَأَمْرٌ بَيِّنٌ غَيُّهُ فَيُجْتَنَبُ وَأَمْرٌ مُشْكِلٌ يُرَدُّ عِلْمُهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) حَلَالٌ بَيِّنٌ وَحَرَامٌ بَيِّنٌ وَشُبُهَاتٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَمَنْ تَرَكَ الشُّبُهَاتِ نَجَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ وَمَنْ

أَخَذَ بِالشُّبُهَاتِ ارْتَكَبَ الْمُحَرَّمَاتِ وَهَلَكَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ .

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الْخَبَرَانِ عَنْكُمَا مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا الثِّقَاتُ عَنْكُمْ؟ قَالَ: يُنْظَرُ فَمَا وَافَقَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَخَالَفَ الْعَامَّةَ فَيُؤْخَذُ بِهِ وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَافَقَ الْعَامَّةَ. قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْفَقِيهَانِ عَرَفَا حُكْمَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبَرَيْنِ مُوَافِقاً لِلْعَامَّةِ وَالْآخَرَ مُخَالِفاً لَهُمْ بِأَيِّ الْخَبَرَيْنِ يُؤْخَذُ؟ قَالَ: **مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ فَفِيهِ الرَّشَادُ**...[١].

الثانية: رواية زرارة.

«روى العلامة (قدست نفسه) مرفوعاً إلى زرارة بن أعين قال سألت الباقر (عليه السلام) فقلت: جُعلت فداك يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فبأيهما آخذ؟ فقال: يا زرارة **خُذ بما اشتهر بين أصحابك و دع الشاذ النادر**. فقلت: يا سيدي إنهما معا مشهوران مرويان مأثوران عنكم؟ فقال (عليه السلام): **خذ بقول أعدلهما عندك و أوثقهما في نفسك**. فقلت: إنهما معا عدلان مرضيان موثقان؟ فقال: **انظر إلى ما وافق منهما مذهب العامة فاتركه و خذ بما خالفهم فإن الحق فيما خالفهم**. فقلت: ربما كانا معاً موافقين لهم أو مخالفين فكيف أصنع؟ فقال: **إذن فخذ بما فيه الحائطة لدينك و اترك ما خالف الاحتياط**. فقلت: إنهما معاً موافقان للاحتياط أو مخالفان له فكيف أصنع؟ فقال (عليه السلام): إذن فتخير أحدهما فتأخذ به و تدع الآخر[٢].

١. الكليني – الكافي: ج١ ص ٦٧: باب اختلاف الحديث ح ١٠.

٢. عوالي اللآلي ج ٤ صفحة ١٣٣: حديث رقم: ٢٢٩ – دار سيد الشهداء للنشر.

نستنتج من هذين النصين أنّ أيّ خبرٍ يُخالف إجماع الشيعة ومشهورهم وكان شاذاً نادراً موافقاً للعامة يُترك ولا يُؤخذ به، هذا من ناحية التأصيل، وأما تطبيق هذه القاعدة على ما نحن فيه (أعني رواية الطوسي في كتاب الغيبة) فالمطلب الثاني متكفل ببيانِ ذلك .

والوجه في في حجية الخبر المجمع عليه هو أفادته العلم ومن ثَمَّ يخرج من أخبار الآحاد وقد أوضح نفس الشيخ الطوسي(قدس سره) ذلك في مقدمة كتابه (الإستبصار فيما اختلف من الأخبار) قائلاً:

«واعلم إن الأخبار على ضربين: متواتر وغير متواتر، فالمتواتر منها ما أوجب العلم فما هذا سبيله يجب العمل به من غير توقع شئ ينضاف إليه ولا أمر يقوى به ولا يرجح به على غيره، وما يجري هذا المجرى لا يقع فيه التعارض ولا التضاد في أخبار النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة (عليهم السلام) وما ليس بمتواتر على ضربين: فضربٌ منه يوجب العلم أيضاً، وهو كل خبر تقترن إليه قرينة توجب العلم، وما يجري هذا المجرى يجب أيضاً العمل به، وهو لاحق بالقسم الأول، والقرائن أشياء كثيرة منها: أن تكون مطابقة لأدلة العقل ومقتضاه، ومنها: أن تكون مطابقة لظاهر القرآن: إما لظاهره أو عمومه أو دليل خطابه أو فحواه، فكل هذه القرائن توجب العلم وتخرج الخبر عن حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم، **ومنها: أن تكون مطابقة للسنة المقطوع بها إما صريحاً أو دليلاً أو فحوى أو عموماً، ومنها: أن تكون مطابقة لما أجمع المسلمون عليه، ومنها: أن تكون مطابقة لما أجمعت عليه الفرقة المحقة فإن جميع هذه القرائن تخرج الخبر من حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم وتوجب العمل به ...**»[1].

١. الطوسي ـ الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج١ص٤: مطبعة النجف الأشرف .



النقطة الثانية: انطباق القاعدة على ذيل رواية الطوسي!

أحسب أننا في غنىً عن بيان كون (الشيعة الإمامية الإثني عشرية) يحصرون الإمامة والوصاية والخلافة باثني عشر إماماً بعد النبي الخاتم محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وعليهم) لا غير فإنه أوضح من الشمس وأبين من الأمس، ويكفي منبهاً على ذلك أنّه صار اسم علَمٍ خاص بهم ينصرف إليهم دون سواهم يعرف هذا حتى الصبيان !

وبالرجوع لرواية الطوسي وللمقطع الأخير تحديداً وعلى ضوء فهم أحمد اسماعيل لهذا المقطع سنكون أمام تناقض صارخ بين العقيدتين: بين عقيدة الشيعة التي تقضي بحصر الأئمة باثني عشر وبين عقيدة من مرق عنهم وتعدى إلى إمامة ثالث عشر فصاعداً .

وما نريد قوله هنا بإيجاز هو أنّ ذيل رواية الطوسي قد اشتمل على الأوصاف التي جائت في القاعدة المتقدمة المستنبطة مما ورد عن أهل البيت (عليهم السلام) ومن هذه الناحية فهي مخالفة لما أجمعت الشيعة عليه طُرّاً دون أدنى ريب، ومن هذه الناحية وصفها الأعلام بالشذوذ والمخالفة للمشهور وأنها عامية، وإليك البيان بشيءٍ من التفصيل:

١ـ (موقف الطوسي من مضمون الرواية)

يتضح رأي الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ) من روايته محل البحث، في نفس المصدر الذي رواها فيه (كتاب الغيبة) فمما قاله:«..فأمَّا من قال: إن للخلف ولداً وأن الأئمة ثلاثة عشر، **فقولهم يفسد بما دللنا عليه** من أن الأئمة (عليهم السلام) اثنا عشر، **فهذا القول يجب إطراحه**، على أن هذه الفرق كلها قد انقرضت بحمد الله ولم يبقَ قائلٌ يقول بقولها، وذلك دليل على بطلان هذه الأقاويل»[1].

---

١. الطوسي ـ الغيبة ص ٢٢٨.



وبهذا يتبين لنا سرّ نقل الشيخ الطوسي(قدس سره) لهذه الرواية وإدراجها ضمن الأحاديث المتواترة التي تنصُّ الى الأئمة الإثني عشر بأسمائهم وحاصله أنّها اشتملت على ذكر أسماء الأئمة الإثني عشر جميعاً، وعليه:

فما يقال عن الطوسي من أنّه حكم على الرواية بالتواتر تخرّص واضح وتلبيس لائح، فإن الحكم بالتواتر إنما هو على الأخبار المشتملة للنصِّ على الأئمة الإثني عشر بأسمائهم ابتداءً من أمير المؤمنين علي وانتهاءً بإمام زماننا المهدي (صلوات الله عليهم أجمعين)، ولا يشمل هذا الحكم ما جاء في آخر الخبر، لذا فرّق الحر العاملي بين ذيل خبر الطوسي فنفى عنه الحجية بينما حَكَمَ بحجية ما جاء فيها من النص على الأئمة الإثني عشر، ولنفس القاعدة: الأخذ بما وافق روايات الخاصة وترك المخالف، فقال: « فلا حجة فيه في هذا المعنى، وإنما هو حجة في النصِّ على الإثني عشر، لموافقته لروايات الخاصة ...» وستأتي تتمة كلامه.

٢ـ (النباطي: الرواية شاذة)

قال الشيخ زين الدين النباطي البياضي (٨٧٧هـ):

«أسند الشيخ أبو جعفر الطوسي برجاله إلى علي(عليه السلام) أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عند وفاته أملى عليه وصيته وفي بعضها سيكون بعدي إثنا عشر إماماً أولهم أنت ثم عدَّ أولاده وأمر أن يسلمها كلٌّ إلى ابنه قال: ومن بعدهم إثنا عشر مهدياً.

قلت: الرواية **بالإثني عشر بعد الإثني عشر شاذة ومخالفة للروايات الصحيحة المتواترة الشهيرة...**»[1].

---

١. النباطي – الصراط المستقيم ج: ٢ ص: ١٥٢ .



٣. (المجلسي: الرواية مخالفة للمشهور)

فبعد أن سرد العلّامة المجلسي (١١١٠هـ) الروايات التي تتمحور حول ما يجري بعد الإمام المهدي (صلوات الله عليه) بما في ذلك رواية الطوسي في الغيبة، علّق عليها في البحار قائلاً:

« **هذه الأخبار مخالفة للمشهور...**»[١].

٤. (الحر العاملي: الرواية عامية)

قال الحر العاملي (١١٠٤هـ):

«...**ولا يخفى أن الحديث المنقول أولاً من** «**كتاب الغيبة**» من طرق العامة، فلا حجة فيه في هذا المعنى، وإنما هو حجة في النصِّ على الإثني عشر، لموافقته لروايات الخاصة، وقد ذَكَر الشيخ بعده وبعد عِدَّة أحاديث أنه من روايات العامة، والباقي ليس بصريح. وقد تقدم في الحديث السادس والتسعين من الباب السابق ما هو صريح في أن المهدي (عليه السلام) ليس له عقِب...»[٢].

إلى هنا عرفنا أنّ الرواية التي نقلها الطوسي في الغيبة المعبر عنها بـ«رواية الوصية» رواية شاذة وموافقة للعامة ومخالفة للمشهور ولما أجمعت الشيعة عليه من العصر الأول إلى يوم الناس هذا .

ولو ضممنا إلى ذلك القاعدة المستنبطة من مقبولة عمر بن حنظلة وغيرها، نصل الى نتيجة حتمية تُفيد عدم حجية ما استفيد من الرواية من أنّ للإمام أبناءً مهديين وحججاً معصومين مغايرين في الذات والحقيقة لأئمة الشيعة الإثني عشر.

١. المجلسي - بحار الأنوار / جزء ٥٣ / صفحة / ١٤٨.

٢. الحر العاملي - (الايقاض من الهجعة بالبرهان على الرجعة: ص ٣٦٨)



المطلب الثاني: حصر الأئمة بإثني عشر معارض للرواية

إنّ وصف الشيعة بالإثني عشرية جاء نتيجةً لاعتقادهم بإثني عشر إماماً، فعُرفوا به من حيث اشتماله على تحديد عدد الإئمة والخلفاء بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو مما أتفقت كلمة المسلمين على نقله متواتراً عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وبصيغ وبيانات متعددة، بل إنّ نفس كتاب الغيبة قد تضمن نقل أحاديث في هذا المعنى قبل أن يورد الرواية التي يحتجُّ بها أحمد إسماعيل بخمسة ورقات فحسب وبعدها أيضاً بورقات لا تزيد على عشر، وكُلُّ ذلك يُبطل دعوته وفهمه لما عبّر عنه برواية الوصية:

- **أما ما ينقضها قبلها** ففي نفس الباب يروي الطوسي الحديث المعروف بحديث اللوح والمروي في الكافي أيضاً ونصه - واللفظ للطوسي - بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال:

(دخلت على فاطمة(عليها السلام) وبين يديها [لوح فيه] أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر إسماً **آخرهم القائم**، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي)[1].

فالحديث ينصُّ على حقيقة لا مرية فيها وهي أن الإمام المهدي القائم من آل محمد (صلوات الله عليهم اجمعين) هو آخر الأوصياء، فماذا يفهم العرب من كلمة (آخرهم) ؟!

ولماذا وقع بصر أحمد وأتباعه ووقعت يدهم على تلك الرواية دون هذه ؟ !

- **وأما بعدها**: فما رواه الشيخ في الغيبة أيضاً بسنده عن الإمام الصادق (عليه السلام):

١.الطوسي - الغيبة: ص ١٣٩ : ح١٠٣.



«... وأما غيبة عيسى (عليه السلام) فإن اليهود والنصارى اتفقت على أنه قُتل فكَذَّبهم الله عز وجل بقوله وَما قَتَلُوهُ وَما صَلَبُوهُ وَلكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ، كذلك غيبة القائم فإن الأمة ستنكرها لطولها فمن قائل يقول إنه لَم يولد وقائل يفتري بقوله إنه ولد ومات وقائل يكفر بقوله إن حادي عشرنا كان عقيماً **وقائل يمرق بقوله إنه يتعدى إلى ثالث عشر فصاعداً**...»[1].

والروايات في هذا المعنى متواترة، وإنما وقع اختيارنا على هذه الرواية باعتبارها من نفس المصدر والباب الذي وردت فيه الرواية التي يحتجُّ بها القوم وإلا فثمَةَ روايات أخرى صحيحة الإسناد صريحة في المراد، وأدناه خبران للتمثيل دون قصد الحصر:

- **الأول:** ما رواه العاملي عن الفضل بن شاذان في كتاب إثبات الرجعة عن محمد بن عبد الجبار قال:

قلت لسيدي الحسن بن علي «عليه السلام»: يا ابن رسول الله جعلني الله فداك: أُحبُّ أن أعلم من الإمام وحجة الله على عباده من بعدك؟ فقال: إن الإمام وحجة الله من بعدي ابني سميُّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وكنِيُّه، **الذي هو خاتم حجج الله وآخر خلفائه،** قلت: ممن هو يا بن رسول الله ؟ قال: من ابنة ابن قيصر ملك الروم ألا إنه سيولد ويغيب عن الناس غيبة طويلة ثم يظهر)[2].

فلاحظ قول الامام العسكري في إمامنا المهدي (صلوات الله عليهم أجمعين) «**خاتم حجج الله وآخر خلفائه** ..» هل تجد تعبيراً أصرح منه في إبطال ادِّعاء الإمامة والحجية وخلافة الله في أرضه بعد إمام زماننا المهدي صلوات الله

١. الطوسي – الغيبة : ص ١٧٠.
٢. الحر العاملي – اثبات الهداة بالنصوص والمعجزات ٣ / ٥٦٩ .



عليه؟! لكن الهوى وجحود الهدى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾؟![1].

- **الثاني**: ما رواه الصدوق بسنده عن ابن نباتة قال:

خرج علينا أمير المؤمنين (عليه السلام) ذاتَ يوم ويده في يد ولده الحسن وهو يقول خرج علينا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ذات يوم ويدي في يده هكذا وهو يقول خير الخلق بعدي وسيدهم أخي هذا وهو إمام كل مسلم وأمير كل مؤمن بعد وفاتي ألا وإني أقول إن خيرَ الخلق بعدي وسيدهم ابني هذا وهو إمام كل مسلم وأمير كل مؤمن بعد وفاتي ألا وإنه سيُظلم بعدي كما ظُلمت بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وخير الخلق وسيدهم بعد الحسن ابني أخوه الحسين المظلوم بعد أخيه المقتول في أرض كربٍ وبلاء ألا إنه وأصحابه من سادات الشهداء يوم القيامة **ومن بعد الحسين تسعة من صُلبه خلفاء الله في أرضه وحججه** على عباده وأمناؤه على وحيه وأئمة المسلمين وقادة المؤمنين وسادات المتقين **تاسعهم القائم** الذي يملأ الله عز وجل به الأرض نوراً بعد ظلمتها وعدلاً بعد جورها وعلماً بعد جهلها والذي بعث أخي محمداً بالنبوة وخصني بالإمامة لقد نزل بذلك الوحي من السماء على لسان روح الأمين جبرئيل (عليه السلام) ولقد سئل رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأنا عنده عن الأئمة بعده فقال للسائل:

وَالسَّماءِ ذاتِ الْبُرُوجِ إنّ عددهم بعدد البروج وربُّ الليالي والأيام والشهور إنّ عددهم كعدَة الشهور .

فقال السائل فمن هم يا رسول الله ؟

١ .[الفرقان: ٤٣] .



فوضع رسول الله (ﷺ) يده على رأسي فقال: **أولهم هذا وآخرهم المهدي** من والاهم فقد والاني، ومن عاداهم فقد عاداني، ومن أحبهم فقد أحبني، ومن أبغضهم فقد أبغضني، ومن أنكرهم فقد أنكرني، ومن عرفهم فقد عرفني بهم يحفظ الله عز وجل دينه، وبهم يعمر بلاده وبهم يرزق عباده، وبهم ينزل القطر من السماء، وبهم تخرج بركات الأرض، وهؤلاء أوصيائي وخلفائي وأئمة المسلمين وموالي المؤمنين[1].

وغيرها من الأحاديث المتواترة معنىً في انحصار الإمامة والوصاية والخلافة والحجية بإثني عشر إماماً، أولهم أمير المؤمنين علي وآخرهم الحجة بن الحسن المهدي (صلوات الله عليهم أجمعين) وما تقدم نماذج فحسب، وإلا فإن استقصائها وجمعها يستدعي تصنيفاً مستقلاً، وقد خصّ بعض الأعلام بالتأليف ما دلّ على إمامة الإثني عشر وأسمائهم وعددهم نظير: (**كفاية الأثر في النصِّ على الأئمة الإثني عشر**) لأبى القاسم علي بن محمد بن على الخزاز القمي الرازي (من أعلام القرن الرابع) وكتاب: (**إثبات الهُداة بالنصوص والمعجزات**) تأليف الحر العاملي (١١٠٤هـ) وغيرهما.

من ثَمَّ فعقيدة حصر الإمامة بإثني عشر عند الشيعة ثابتة جزماً وهي تقطع دابر أي تخرص يزعم وجود خليفة ووصي وحجة لله تعالى زيادة على الإثني عشر إماماً .

***

١. كمال الدين وتمام النعمة ج ١/ ص ٢٦٠ الباب: ٢٤ حديث: ٥.



حديث الاثني عشر عند السنة متفق عليه .

وما عند السنة لا يقل عما لدى الشيعة فحديث الإثني عشر إماما أو خليفة أو أميراً من الأحاديث التي رواها البخاري ومسلم، ومن ثمّ فهو **حديث متفق عليه**[1]:

أما البخاري فأخرجه في: باب الاستخلاف، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، يَقُولُ:

«**يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا**» فَقَالَ كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعْهَا، فَقَالَ أَبِي: إِنَّهُ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»[2].

وأما مسلم فوضع له باباً سماه: [بَابُ النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ، وَالْخِلَافَةُ فِي قُرَيْشٍ] وخرّج فيه الحديث عن جابر بن سَمُرة أيضاً بستة أسانيد، أحدها قوله:

«حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ: ح وحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْوَاسِطِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللهِ الطَّحَّانَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ

---

١. قال محمد صالح العثيمين (١٤٢١هـ): الأحاديث التي اتفق عليها البخاري ومسلم، تعتبر أصح الأحاديث، فمثلاً في بلوغ المرام يقول الحافظ عقب الحديث: متفق عليه، يعني رواه البخاري ومسلم .(شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، صفحة ٤١ نشر: دار الثريا للنشر، الطبعة الثانية: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م) .

٢. البخاري - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري) ج: ص: حديث: ٧٢٢٢، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى: ١٤٢٢هـ، شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق .

سَمُرَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ:

«**إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقَضِي حَتَّى يَمْضِيَ فِيهِمِ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً**»

قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ خَفِيَ عَلَيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»[1].

١. مسلم النيسابوري -المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.



المطلب الثالث: أضواء على متن رواية الطوسي

في هذه المطلب سنُسلط الضوء على شطرٍ من المقاطع التي وردت في رواية الطوسي ونقف عند بعض جُملها، ثم نعلق عليها بما يتناسب معها، الأمر الذي يستدعي حضور متن الرواية كاملاً في ذهن القارئ الكريم، فلا بأس هنا بتكرار سرد متنها فحسب:

«قال رسول الله (ﷺ) - **في الليلة التي كانت فيها وفاته** - لعلي (عليه السلام):

يا أبا الحسن: أحضر صحيفة ودواة، فأملا رسول الله (ﷺ) **وصيته حتى انتهى إلى هذا الموضع** فقال: يا علي: إنه سيكون بعدي إثنا عشر إماماً **ومن بعدهم إثنا عشر مهدياً**، فأنت يا عليُّ أول الإثني عشر إماماً سماك الله تعالى في سمائه: علياً المرتضى، وأمير المؤمنين، والصديق الأكبر، والفاروق الأعظم، والمأمون، **والمهدي، فلا تصح هذه الأسماء لأحدٍ غيرك** .

يا علي: **أنت وصيي على أهل بيتي حيهم وميتهم**، وعلى نسائي: **فمن ثبّتها لقيتني غداً، ومن طلقتها فأنا بريءٌ منها** لم ترني ولم أرها في عرصة القيامة، وأنت خليفتي على أمتي من بعدي .

فإذا حضرتك الوفاة فسلمها إلى ابني الحسن البرِّ الوصول، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابني الحسين الشهيد الزكي المقتول، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه سيد العابدين ذي الثفنات علي، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد الباقر، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه جعفر الصادق، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه موسى الكاظم، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه علي الرضا، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد الثقة التقي، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه علي الناصح، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه الحسن الفاضل، **فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد المستحفظ من آل محمد** (عليهم السلام) .

فذلك اثنا عشر إماما، **ثم يكون من بعده اثنا عشر مهديا، (فإذا حضرته الوفاة) فليسلمها إلى ابنه أول المقربين، له ثلاثة أسامي: اسم كإسمي واسم أبي وهو عبد الله وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، هو أول المؤمنين** »انتهى .

أقول: في متن هذه الرواية عشرة مقاطع نُعلِّق عليها توضيحاً أو إشكالاً:

المقطع الأول: [**في الليلة التي كانت فيها وفاته**]

تُشير الأحاديث المعتبرة لدى الفريقين إلى أنّ النبي الأعظم همَّ قبل وفاته أن يكتب للأمة كتاباً لا تضل بعده أبداً، بَيدَ أنّه حال بينه وبين كتابة ذلك الكتاب بعض الصحابة وعلى رأسهم عمر بن الخطاب حين قال مقولته المعروفة: « هجر رسول الله ...أو ما له أهجر...» ؟! أو رديفتها: «إنّ النبي غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا».

وهي الحادثة التي عُرفتْ لاحقاً بـ (رزية الخميس)، ومنشؤها ابن عباس فقد كان يقول: الرزية كُلُّ الرزية ما حال بين رسول الله وبين كتابه، وكان يقول أيضاً: يوم الخميس وما يوم الخميس، ويمكن مراجعة تفاصيل هذه الرزية في المجامع الحديثية الصحيحة عند أهل السنة[1].

وتتفق المصادر على أنّ هذه الحادثة وقعت يوم الخميس وقبل وفاته (صلى الله عليه وآله) بثلاثة أيام ودون أن يكتب النبي ما همَّ بكتابته، غير أنّ مصادر الشيعية الحديثية تشتمل على أكثر من نص يشير إلى أنّه (صلى الله عليه وآله) استطاع بعد تلك الرزية أن يكتب وصيته وتحديداً ليلة الإثنين وكان وصيه فيها أمير المؤمنين(عليه السلام).

وزبدة القول: إنّ النبي (صلى الله عليه وآله) مُنع من كتابة الوصية يوم الخميس لكنّه كتبَها ليلة الإثنين وهي الليلة المقصودة بـ(**الليلة التي كانت فيها وفاته**) فإنّ وفاته كانت يوم الإثنين كما هو معلوم .

هذا وقد يتوهم أنّ الوصية ليلة الوفاة أمرٌ لازم لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠] لكنه توهمٌ فاسد فإنّ

١. راجع مثلا: صحيح البخاري ح ١١٤ و٤٤٣٢ و٥٦٦٩ و ٧٣٦٦.



التقييد الوصية بحضور الموت لبيان آخر ظرف زماني يمكن للإنسان أن يوصي فيه، وسيأتي تفصيل الكلام عن هذه النقطة في المبحث الثاني.

المقطع الثاني: [**أحضر صحيفة ودواة، فأملا رسول الله وصيته**]

أقول: لا يتصور من هذا المقطع أو غيره أنّ تدوين الوصية وكتابتها واجبٌ شرعي، فمضافاً إلى عدم قيام الدليل على لزوم الكتابة، فإنّ مما لا ريب فيه أنّ إمامة أهل البيت(عليهم السلام) تثبت بحديث الدار والغدير والثقلين وغيرها من النصوص المتواترة التي يستدل بها الشيعة تبعاً لأئمتهم على إمامة أهل البيت(عليهم السلام) و يصدق عليها أنّها وصية النبي(صلى الله عليه وآله) بأهل البيت(عليهم السلام) مع أنّها لم تكتب من قبل رسول الله(صلى الله عليه وآله) أو بإملائه، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً .

وتنقسم مضامين الروايات التي تشير إلى وصية رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى قسمين:
أولاً: فقسم يشير إلى وصيته الخاصة لأهل بيته، وفيها بيان ما سيجري على الأئمة وما يفعلونه ولا يفعلونه، وعليها خواتيم يفتح كلُ إمام الخاتم الخاص به ويعمل على طبقه، ولا يعلم بكل تفاصيلها أحد غيرهم (عليهم السلام) إلّا بمقدار ما افصحت عنه الأخبار، كما وأنّها لا تتضمن تكليفاً لعامة الأمة، وقد بوّب الكليني في الكافي باباً عنوانه: [**أنّ الائمة (عليهم السلام) لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلا بعهد من الله عزوجل وأمرٍ منه لا يتجاوزونه**] وذكر فيه أحاديث تشير إلى هذا المضمون[1] فمما جاء في أول حديث من هذا الباب «**فقال جبرئيل (عليه السلام): يا محمد هذه وصيتك في أُمتك عند أهل بيتك ...**» وفي لفظ آخر «**هذه وصيتك في أُمتك إلى أهل بيتك**»[2] ولا تخفى دلالة هذا التعبير على ما نحن فيه، فلم يقل: هذه وصيتك إلى أمتك في أهل

١. الكافي ١/ ٤١٢.

٢.النعماني – الغيبة ص ٥٢.



بيتك، لتكون وصية عامة لسائر الأمة يوصي فيها النبي أمته بأهل بيته كما مقتضى مضمون القسم الثاني .

ثانياً: وقسم آخر: وهو ما اشتمل على نقل مضمون وصيته (ﷺ) ليلة وفاته لعموم أمته لتأمن به من الضلال لو امتثلت له، وهو ما أراد كتابته يوم الخميس وحال دونه ما مر عليك ولا دليل على اندراج رواية الطوسي تحت هذا القسم، بل ثَمَة رواية وردت في مصدر سابقٍ على كتاب الغيبة تُعَد أوضح شاهدٍ لما أراد كتابته النبي ليلة وفاته وخير ما يمثل وصيته لأمته العاصمة لهم من الضلال، أعني بها رواية سليم بن قيس الهلالي في كتابه وسيأتي نصُّها في المبحث الثاني .

وما نودُّ قوله بايجاز هو: إنّ رواية الطوسي ليست الخبر الوحيد الذي ورد فيه وصية رسول الله ليلة وفاته، وانتظر مزيد بيان لهذا الجانب لاحقاً عند المقارنة بينها وبين رواية كتاب سليم بن قيس الهلالي في المبحث الثاني إن شاء الله تعالى، كما أنّها لم تشتمل على ما يجعلها داخلة في القسم الثاني بحيث تغدو وصية الله لأمته .

المقطع الثالث: [**حتى انتهى إلى هذا الموضع ..**]

في سياق المجاراة مع البصري وعلى قاعدة الإلزام يأتي التعليق على هذا المقطع فنقول:

طعن أحمد اسماعيل في كتابه: (**الوصية المقدسة الكتاب العاصم من الضلال**) بأعظم نصٍّ متواتر عن النبي(ﷺ) عرفه المسلمون عِبر التأريخ حين حَكم فيه على حديث الثقلين بالإجمال !!

وقد أوضح المعلق وجه هذا الحكم بالقول:

«**حثَّ النبي في حديث الثقلين على التمسك بكتاب الله والعترة، ولكن لم يُبيِّن أسماء الأوصياء من عترته، ولذا فالحديث مجمل من هذه الناحية**»[١].

ولَعَمري إنّ الرجل هنا قد حفر مَهْواةً لكنه وقع فيها، ذلك أنّ الأولى بالإجمال والتشابه هو روايته ذات الناقل الواحد والمجاهيل الخمسة والمعارضة بما تواتر نقله من حصر الأئمة باثني عشر والأهم من ذلك هنا هو نقصان متنها:

أولاً: عدم بيانها لأسماء المهديين !! ومن ثمّ فنفس ميزان ثلب حديث الثقلين بالإجمال وارد على رواية الطوسي، بل وبنحو أقوى كما لا يخفى على القارئ اللبيب، هذا لو سُلم عدم بيان أسماء الأوصياء من العترة وسيأتي اثبات بطلانه !

١. الوصية المقدسة الكتاب العاصم من الضلال ص٣٠ وأكّده مرة أخرى ص٣١، تعليق: علاء السالم.



ثانياً: لظاهر هذا المقطع الثالث [**حتى انتهى إلى هذا الموضع** ..] الذي يفيد أنّ الرواية برمتها لا تفصح إلا عن شطرٍ من وصية رسول الله (ﷺ) ومن ثَمَّ فهي ليست الوصية الكاملة .

فيا عقلاء الدنيا: أيُّ النصين أولى بالإجمال ؟!!

المقطع الرابع:[ومن بعدهم إثنا عشر مهدياً..ثم يكون من بعده إثنا عشر مهدياً]

هذا الموضع يدل على أنّ وجود المهديين مرهون بظهور تمام عدة الإثني عشر إماماً واستفادة ذلك من كلمات ثلاث:

١ـ **ومن بعدهم**: أي ومن بعد الأئمة الإثني عشر، وهو صريح في الدلالة على مرحلة المهديين من حيث انتهاء مرحلة الأئمة الإثني عشر .

٢ـ **ثم**: فهي حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي كما هو واضح .

٣ـ **يكون من بعده**: وهو واضح في المطلوب .

فهل قامت دولة الإمام وظهر، ليُصار بَعدَ ذلك للحديث عن المهديين بعد الإمام المهدي(عج) أو نُكلَّف بمعرفتهم أصلاً ؟! هذا لو كانت حقيقتهم مختلفة عن الأئمة كيف وسيأتي أنّ أحد محامل الرواية أنّ ذوات المهديين الإثني عشر هي نفس ذوات الأئمة الإثني عشر (عليهم السلام) في الرجعة ؟!

المقطع الخامس: [سماك الله تعالى في سمائه: علياً المرتضى، وأمير المؤمنين، والصديق الأكبر، والفاروق الأعظم، والمأمون، والمهدي، فلا تصح هذه الأسماء لأحد غيرك]

في هذا الشطر من الرواية إشكال يتبين بالإلتفات إلى الأمور التالية:

أولاً: أحد الأسماء المستعملة في شخص أمير المؤمنين هو «المهدي» وهذا بحدِّ ذاته لا إشكال فيه، فلا شك في أنّ جميع الأئمة «مهديون» بل ورد مثل هذا الإستعمال في الأخبار.

ثانياً: يتضمن المقطع حُكماً ينصُّ على عدم صحة استعمال ما اطلق فيه من أسماء على غير أمير المؤمنين(عليه السلام) وهو حُكم يشمل جميع الأسماء بما في ذلك «المهدي» فإنّ الجمع المحلى بالألف واللام أعني لفظ«الأسماء» في النص أعلاه يفيد العموم والشمول،، وهو حكمٌ وجيه في تلكم الأسماء الواردة في المقطع سيما «**أمير المؤمنين والصديق الأكبر والفاروق الأعظم**» ولكنّه مشكل في الأخير، وبيانه في الأمر الثالث .

ثالثاً: من البديهي جداً أنّ هذا الإسم «**المهدي**» يُطلق ويُستعمل في غير أمير المؤمنين(عليه السلام) سيما في إمامنا الثاني عشر (عليه السلام) بل نفس الرواية استعملته في غير الأمير إذ جاء في آخرها: «**له ثلاثة أسامي: اسم كإسمي واسم أبي وهو عبد الله وأحمد، والاسم الثالث: المهدي**».

فيقع التنافي بين صدر الخبر وبين آخره !

اللهم إلا أن يدفع هذا التنافي بتخصيص عموم الحكم، بيانه إجمالاً:

حيث أنّا علمنا صحة تسمية كُلٍّ واحدٍ من أئمة أهل البيت(عليهم السلام) بالمهدي من الأخبار بل ومن نفس هذا الخبر أيضاً، وعلمنا أيضاً من النصوص الأخرى

اختصاص تلكم الأسماء «ما خلا المهدي» بالإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) من قبيل ما دلّ على أنّ التسمية بـأمير المؤمنين خاصة به، فيحتمل حينئذٍ تخصيص الحكم الوارد في الرواية: «**ولا تصح هذه الأسماء لأحدٍ غيرك**» ويكون مفاده: ولا تصح هذه الأسماء ـ ما عدا المهدي ـ لأحدٍ غيرك.

المقطع السادس: [يا علي: أنت وصيي على أهل بيتي ....، وعلى نسائي من ثبّتها لقيتني غداً، ومن طلّقْتَها فأنا بريء منها، لم ترني ولم أرها في عرصة القيامة...]

ومورد التعليق هو الجزء الثاني من المقطع، ومفاده قضيتان:

الأولى: إنّ كلَّ واحدة من نساء النبي (صلى الله عليه وآله) ثبّتَها أمير المؤمنين علي (عليه السلام) ولم يطلّقْها فإنّها ستلقى النبي (صلى الله عليه وآله) يوم القيامة .

الثانية: كلَّ من طلّقها أمير المؤمنين (عليه السلام) فالنبي (صلى الله عليه وآله) بريءٌ منها.

وقد ورد في الأخبار ما يشير إلى أنّ علياً (عليه السلام) طلّق عائشة بنت أبي بكر يوم الجمل، ولكنّه لم يرد شيء من هذا في حفصة بنت ابن الخطاب، وعليه فتدخل حفصة في القضية الأولى من مفاد هذا المقطع وتكون مشمولة بقوله: «**من ثبتها لقيتني غداً**..» مع أنّ حال المرأتين واحدٌ عند الشيعة كما لا يخفى! ويمكن أن يكون هذا أمارة على ما سبق نقله عن الحر العاملي من كون الرواية عامية، من حيث أنهم يؤمنون بأنّ زوجاته (صلى الله عليه وآله) يرافقْنه في الآخرة!

المقطع السابع: [فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى إبنه أول المقربين][1]

هذا المقطع لوحده كفيل بإبطال دعوة أحمد إسماعيل، ذلك أنّه ينص على أنّ المهدي الأول يستلم مقاليد الإمامة بعد الإمام الثاني عشر الحجة بن الحسن (عليه السلام) فيما لو حضرته الوفاة، وببيان أدق وأحكم:

إنّ الجملة أعلاه قضية شرطية لها شرطٌ ومشروط، ومعلوم أنّ المشروط عدم عند عدم شرطه، وبيان ذلك بمثال ثم نطبقه على ما نحن فيه:

أما المثال البياني فقولنا: (**إذا أذن المؤذّن فصل**) فإنها جملة شرطية لها شرط وهو الأذان ولها مشروط وهو الصلاة، وهي عدم ولا تقع صحيحة ما لم يتحقق شرطها أعني أذان المؤذن ودخول الوقت الشرعي للصلاة .

وأما تطبيق ذلك على ما نحن فيه فنقول: إنّ جملة «**إذا حضرته الوفاة فليسلمها...**» لها شرط ومشروط:

أما شرطها فهو: **إذا حضرتْ الوفاة للإمام المهدي بن الحسن** (صلوات الله عليه).

وأما مشروطها فهو: فليسلّم الإمام المهدي الإمامة إلى إبنه، فلا تَسلُّم ولا تَسليم ولا إمامة لأحدٍ قبلَ أن تحضر الوفاةُ الإمامَ المهدي (عليه السلام)، ولا أراني ومَنْ ثبت على القول بامامته ذلك اليوم !

---

١. تجدر الإشارة إلى أنّ الحر العاملي احتمل تصحيف كلمة «ابنه» وأنّ أصلها «أبيه» قائلاً: وما تضمنه الحديث المروي في «كتاب الغيبة» أو على تقدير تسليمه في خصوص الاثني عشر بعد المهدي (عليه السلام) لا ينافي هذا الوجه، لاحتمال أن يكون لفظ ابنه تصحيفا، وأصله أبيه بالياء آخر الحروف، ويراد به الحسين (عليه السلام) لما روي سابقا في أحاديث كثيرة من رجعة الحسين (عليه السلام) عند وفاة المهدي (عليه السلام) ليغسله (الإيقاض من الهجعة ص٤٠٤)، كما أنّ عبارة «أول المقربين»، وردتْ بصيغة «أول المؤمنين» في مختصر بصائر الدرجات (ص٤٠) للحسن بن سليمان الحلي .

« اللّهُمَّ أرِني الطَّلْعَةَ الرَّشيدَةَ، وَالْغُرَّةَ الْحَميدَةَ، وَاكْحُلْ ناظري بنَظْرَة منِّي الَيْه، وَعَجِّلْ فَرَجَهُ وَسَهِّلْ مَخْرَجَهُ، وَاَوْسِعْ مَنْهَجَهُ وَاسْلُكْ بي مَحَجَّتَهُ وَاَنْفِذْ اَمْرَهُ وَاشْدُدْ اَزْرَهُ»[1].

والحاصل: فإنّ رواية الطوسي التي استدل بها أحمد البصري على دعوته وبحسب هذا المقطع منها؛ صارت حجة عليه لا له، فانقلب السحر على الساحر، والمكر على الماكر، وعلى المارق تدور الدوائر!

المقطع الثامن: [**له ثلاثة أسامي: اسم كإسمي واسم أبي وهو عبد الله وأحمد، والإسم الثالث: المهدي**]

هنا مسألتان:

المسألة الأولى: قد يُفهِم هذا المقطع أنّ ثَمَةَ تهافتٌ فيه، فإنّه من يذكر أن له ثلاثة أسامي لكنّه يعدد أربعة:

١. اسم كاسمي: أي محمد .

٢. واسم أبي: وهو عبد الله .

٣. وأحمد، وهذا هو الإسم الثالث .

٤. والإسم الرابع: المهدي، لكنّ الرواية اعتبرته الإسم الثالث!

فيقع التهافت بناءاً على هذا البيان، فإنها تذكر أن له ثلاثة أسامي في حين أنها عدّدت أربعة أسامي !

ولكنّ هذا التهافت المدعى غير وارد فإنّه مبتنٍ على فهم غيرِ تامٍ لهذا المقطع، ومنشأ الخلل فيه جاء من تفسير اسم كإسمي بأنَّ المقصود منها هو محمد وهو خطأ، والصحيح هو أحمد كما فسرته نفس الرواية، وعليه:

---

١. مقطع من دعاء العهد.



فجملة «**اسم كإسمي واسم أبي وهو عبد الله وأحمد**» اشتملت على اسمين لا ثلاثة، هما:

الإسم الأول: أحمد، وهو المقصود بـ اسم كاسمي

والإسم الثاني: عبد الله، وهو المقصود بـ اسم أبي

والإسم الثالث: المهدي .

المسألة الثانية: لِمَن هذه الإسماء الثلاثة ومَن صاحبها ؟

يتحدد ذلك بتحديد مرجع الضمير «له» وفيه احتمالان:

الأول: إنّه يعود إلى «ابنه» أي إبن الإمام المهدي (عليه السلام)

الثاني: إنّ مرجع الضمير هو نفس الإمام المهدي الحجة بن الحسن (عليه السلام)، فيكون له ثلاثة أسماء: أحمد وعبد الله، والمهدي .

وما يرجح الثاني هو ما ورد في الأخبار الشريفة من أنّ هذه الأسماء الثلاثة للمهدي، ولا يخفى أنّ ما ينصرف عند ذكر المهدي هو شخص الحجة بن الحسن العسكري (صلوات الله عليه) من تلك الأخبار ما رواه الطوسي في نفس كتاب الغيبة مكرراً بسنده عن حذيفة بن اليمان قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول وذكر المهدي إنه يبايع بين الركن والمقام اسمه: **أحمد وعبد الله والمهدي، فهذه أسماؤه ثلاثتها**[1].

---

١. الطوسي _ كتاب الغيبة ص٤٥٤ وكرّره أيضاً بنفس الإسناد ص ٤٧٠ .



المقطع التاسع: [هو أول المؤمنين]

إذا كانت الأسماء الثلاثة للإمام المهدي (عليه السلام) فمن الواضح أن يكون هو الموصوف بهذا الوصف «**أول المؤمنين**»، فيأتي السؤال عن المقصود بهذا الوصف ؟ وكيف يكون أول المؤمنين من الأئمة مع أنّه الثاني عشر منهم (عليهم السلام)؟

وجوابه: يمكن أن يكون أول المؤمنين بقضيته وأمره وبدولة العدل الإلهي التي ستبدأ مع ظهوره (عليه السلام).

كما يمكن أن يكون (عليه السلام) أول المؤمنين الموعودين بالتمكين والاستخلاف في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾[١].

وبكلمة أخرى: إنّ الإمام المهدي(عليه السلام) وإن كان آخر إمام من الأئمة الإثني عشر في فترة ما قبل ظهور دولة العدل الإلهي ولكنّه أولُّ المهديين الذين سيحكمون في الدولة المرتقبة وأولّ المؤمنين الذين وعدهم الحق عزّ وجل بأن يستخلفهم ويُمَكِّنهم كما صرّحت الآية المتقدمة .

وحيث وصل بنا الكلام إلى ذكر «المهديين» علاوةً على اشتمال رواية الطوسي على ذكرهم فلنصرف عنان الكلام لتوضيح المراد من «المهديين» حسبما جاء في الأخبار وقد عقدنا المطلب الآتي لذلك .

١. [النور: ٥٥] .

المطلب الرابع: من هم المهديون ؟!

تضمنت رواية الطوسي الاشارة إلى إثني عشر مهدياً وهي من هذه الجهة تشترك مع روايات أُخرى تحمل نفس الإشارة وتُعرف بـ«**روايات المهديين**» بفارق أنّ روايتنا هذه هي الوحيدة من بين الروايات المشيرة لوصية رسول الله(صلى الله عليه وآله) المشتملة على ذكر المهديين، وهدف هذا المطلب الأساس هو الإجابة على هذا السؤال:

ما المراد بالمهديين أو مَن هم ؟

يجدر بنا قبلَ الإجابة عن هذا السؤال التأكيد على ما سبق بيانه من أننا غير ملزمين بنحو الإعتقاد التفصيلي بما يجري بعد الإمام المهدي (عليه السلام) فضلاً عن الإعتقاد بالمهديين على فرض المغايرة بينهم وبين الأئمة الإثني عشر، نعم، اللازم اعتقاده هو أنّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة من جهة، وأنّ حججَ الله والأئمة بعد النبي (صلى الله عليه وآله) إثنا عشر لا غير من جهة أخرى، مضافاً إلى الإيمان بعقيدة الرجعة عموماً ورجعة أهل البيت (عليهم السلام) لقيام الأدلة التي تفيد اليقين على تلكم العقائد وقد تقدم بعضها ولا يسع المقام لعرض التفاصيل، وعليه وبناءاً على هذا الأصل، فما نذكره من بيان للمراد من «المهديين» يندرج ضمن إطار المعرفة النظرية التفصيلية بناءاً على ما ورد في الأخبار، ولولا الرد على الدعاوى الباطلة ما اضطررنا للدخول في بيان ذلك، فإنّ تمَّ البيان وأُحكم وأفاد العلم وانسجم مع ما قلناه سيما حصر الأئمة باثني عشر فبها وإلا فالعضُّ بالنواجذ على العقائد والأصول الثابتة جزماً كالتي مرتْ .

بعد هذه المقدمة نشرع ببيان المقصود من «المهديين» في الأخبار عموماً وفي رواية الطوسي على وجه التحديد فنقول:

إنّ «**المهديين**» هم «**الأئمة**» وذوات المهديين هي عين ذوات الأئمة الإثني عشر من أهل البيت، أولهم علي وآخرهم المهدي (عليهم السلام)، ووجه الاختلاف والتعدد في العنوان: (**أئمة – مهديين**) مع أنّ المعْنونَ واحدٌ، هو التعدد والاختلاف المرحلي لحياتهم الاستخلافية وملاحظة الإنتقال من شأنيتهم للحكم واستحقاقهم لإقامة دولة العدل الإلهي إلى فعلية التصدي للحكم بعد رجعتهم (عليهم السلام)، وبناءاً عليه تكون روايات المهديين مشيرة إلى رجعة أئمة أهل البيت(عليهم السلام) وكرتهم للدنيا بعد موتهم من ناحية وإلى أنّهم سيحكمون بعد الظهور الشريف من ناحية أخرى، وستأتي كلمات جملة من العلماء الذين عبّروا عن هذا الرأي بعبارات متعددة .

وبالتحليل نخلص إلى أنّ للإثني عشر بعد النبي وقبل القيامة مرحلتين:

١ـ ما بعد النبي(صلى الله عليه وآله) وقبل الظهور الإمام المهدي (عليه السلام) وهي مرحلة ما قبل ظهور دولتهم المرتقبة _ دولة العدل الإلهي .

ولا شك في ثبوت إمامتهم فيها وإن أزيلوا عن مراتبهم التي رتبهم الله فيها ولم يتصدوا للحكم لكنّ هذا لا يخدش قيد أنمة بإمامتهم فإنّ أبراهيم الخليل (عليه السلام) إمامٌ بنص القرآن الكريم ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[1] ولم يكن على رأس السلطة التنفيذية آنذاك .

وبلحاظ هذه المرحلة ينطبق عنوان «**الأئمة**» على أعيان الإثني عشر (صلوات الله عليهم).

٢ـ ما بعد الظهور وقبل قيام القيامة الكبرى أي بعد إقامة دولة العدل الإلهي وظهور الإمام المهدي الحجة بن الحسن العسكري (عليهما السلام) أولّ المقيمين والمؤسسين لها، وهي مرحلة رجعتهم (عليهم السلام)، وبملاحظتها أُطلق على ذوات الإثني عشر «**مهديين**».

---

١. البقرة: ايه:١٢٤.



والموجب لهذا البيان للمهديين هو: **وجود السبب المقتضي له، وانتفاء المانع منه، أما المقتضي له فأمران:**

١. **الروايات**، وحسبك اثنان منها:

الرواية الأولى: ما رواه الصدوق باسناده عن عبد الرحمن بن سليط قال: قال الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهما السلام):

«**منّا إثنا عشر مهدياً أولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وآخرهم التاسع من ولدي**، وهو الإمام القائم بالحق، يحيي الله به الأرض بعد موتها، ويظهر به دين الحق على الدين كله ولو كره المشركون، له غيبة يرتد فيها أقوام ويثبت فيها على الدين آخرون، فيُؤذَون ويُقال لهم: «متى هذا الوعد إن كنّم صادقين»أمَا إنَّ الصابر في غيبته على الأذى والتكذيب بمنزلة المجاهد بالسيف بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)»[1].

الرواية الثانية: ما رواه الصدوق أيضاً بسنده عن أبي بصير عن أبي عبد الله(عليه السلام) قال سمعته يقول: « **منّا إثنا عشر مهدياً مضى ستة وبقي ستة** يصنع الله بالسادس ما أحب»[2] وغيرها من الأخبار.

ولا يخفى عدم معارضته بل ربما يؤيده ما رواه الصدوق أيضاً عن أبي بصير قال: قلت للصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام): يا ابن رسول الله إني سمعت من أبيك (عليه السلام) أنه قال: يكون بعد القائم إثنا عشر مهدياً فقال: **إنما قال: إثنا عشر مهدياً، ولم يقل: إثنا عشر إماما، ولكنهم قوم من شيعتنا يدعون الناس إلى موالاتنا ومعرفة حقنا**»[3].

---

١. الصدوق ــ كمال الدين ص ٣١٧ ورواه في عيون أخبار الرضا ج٢ص٧٠ ط: مؤسسة الأعلمي .

٢. نفس المصدر ــ كمال الدين ص ٣٣٨.

٣. نفس المصدر: ص ٣٥٩.



ذلك أنّ هذا الخبر يُؤكد على أنّ كون الإثني عشر بعد القائم تقتضي إطلاق وصف «المهديين» عليهم بملاحظة رجعتهم وحكمهم كما أشرنا إليه.

وكونهم قوم من الشيعة غير ضائر ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾[1] إذ يمكن حمله على أنّهم شيعة لأمير المؤمنين (عليه السلام) سيما وقد روي مثل هذا في سيدي شباب أهل الجنة(عليهما السلام)، فقد روى الطبرسي في الإحتجاج والمجلسي في البحار باختلاف يسير عن الإمام العسكري(عليه السلام) قال:

قدم جماعة فاستأذنوا على الرضا (عليه السلام) وقالوا: نحن من شيعة علي فمنعهم أياماً ثم لما دخلوا قال لهم: **ويحكم إنما شيعة أمير المؤمنين الحسن والحسين** وسلمان وأبو ذر والمقداد وعمار ومحمد بن أبي بكر الذين لم يخالفوا شيئا من أوامره[2].

وأما نفس أمير المؤمنين (عليه السلام) فإما لتشيعه للنبي (صلى الله عليه وآله) وقد روي عنه أنّه قال: (**أنا عبدٌ من عبيد محمد**)[3]، وإما أنّ وجهه هو التغليب وهو ترجيح أحد الشيئين على الآخر في إطلاق لفظه عليه، نظير ما قيل في قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ **لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا** قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾[4] فأدخل (شُعيب) في العود إلى ملّتهم، مع أنه لم يكن فيها قطّ، ثم خرَج منها وعاد، تغليباً للأكثر[5] فكذا هنا، فوصف الإثني عشر

---

١. [الصافات: ٨٣] .

٢. الطبرسي ـ الإحتجاج ص ٢٣٧؛ وبحار الأنوار ج: ٢٢ ص: ٣٣٠ مختصراً، وأورده بطوله في صفات الشيعة ج: ٦٥ ص: ١٥٨.

٣. الكليني ـ الكافي : باب الكون والمكان، ح ٥، ج ١ ص ٩٠.

٤. [الأعراف: ٨٨].

٥. أحمد الهاشمي ـ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص ٢١٥.

مهدياً بمن فيهم أمير المؤمنين بأنّهم قومٌ من شيعتنا ترجيحاً للأكثر وهم الأحد عشر .

٢. تطابق العدد .

من الواضح أنّ العدد إثني عشر قد وقع لكل من الأئمة والمهديين ومن ثمَّ فبين أفراد العنوانين تطابق عددي والخبران المتقدمان في الأمر الأول وكذا رواية الطوسي وغيرها خيرُ شاهدٍ على هذا، ولو ضممنا إليه ما دلّ على حصر الأئمة والحجج بإثني عشر وأنّ ثاني عشرهم - أعني الحجة بن الحسن العسكري (عليهما السلام) - هو آخرهم وخاتمتهم، نصل إلى قرينة قوية جداً تفيد الإطمئنان بكون الأئمة الإثني عشر هم نفس (المهديين الإثني عشر) لا غيرهم .

وأما ما يُتوهم من بعض الأخبار من كون الأئمة والحجج ثلاثة عشر مثلاً كالروايات الخمسة في الكافي فإنّه فاسد ومدفوع، والجدول البياني الآتي يوضحها ويُبين حلها ووجه فساد ذلك التوهم.

جدول يتضمن خمسة أخبار في الكافي مُوهِمة أن الأئمة ثلاثة عشر مع حلها والجواب عنها[1]:

١. مادة الجدول مستلة من كتاب: (الأخبار الدخيلة للتستري - الباب الأول) بتصرف بسيط وإضافة طفيفة .

ت	رواي الحديث	النص من الكافي	الحلول والأجوبة
١	أبو الجارود عن أبي جعفر(عليه السلام) عن النبي(صلى الله عليه وآله)	(إني وإثنا عشر ـ إماماً ـ من ولدي وأنت يا علي زر الأرض يعني أوتادها وجبالها .. فإذا ذهب الإثنا عشر من ولدي ساخت الارض..)	١ـ في أصل أبي سعيد العصفري وهو من الأصول الأربعمئة بلفظ (أحد عشر) في الموضعين. ٢. كلمة (إماماً)غير موجودة فيما اطلعت عليه من نسخ الكافي وإن نقلها صاحب الأخبار الدخيلة! وعليه فيمكن إدخال الزهراء في الحديث ٣. على أن المقطع الأول يمكن حمله من عطف الجزء على الكل كعطف الخاص على العام.
٢	أبو سعيد رفعه عن أبي جعفر(عليه السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله)	(من ولدي إثنا عشر نقباء نجباء محدثون مفهمون آخرهم القائم بالحق..)	١. في أصل أبي سعيد: (من ولدي أحد عشر ...) ٢. للتغليب كما أطلق القرآن على لوط بأنه من ذرية إبراهيم على تفسير ٣. علي ولد النبي لأنه معلمه.
٣	جابر بن عبد الله الأنصاري (رضوان الله عليه)	(دخلت على فاطمة وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي)	١. إرجاع الضمير في (ثلاثة منهم علي) على ولدها. بحمل ـ من ولدها ـ على بعضهم ـ فعددت ـ على الجميع وهو ما يُعرف في علم البديع بالإستخدام. ٢. رواه الصدوق في كماله وخصاله بلا (من ولدها) و(أربعة منهم علي)
٤	زرارة بن أعين سمعت أبا جعفر(عليه السلام)	(الإثنا عشر إماماً من آل محمد كلهم مُحدَّث من ولد رسول الله وولد علي بن أبي طالب فرسول الله وعلي هما الوالدان)	الصواب رواية الصدوق في الخِصال والعيون والمفيد في الإرشاد: (كلهم محدَّث، علي بن أبي طالب وأحد عشر من ولده ورسول الله وعلي هما الوالدان)
٥	مُسعدة بن زياد عن أبي عبد الله عن أمير المؤمنين (عليه السلام)	(إن لهذه الأُمة إثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها وهم مني ...فهؤلاء الإثنا عشر من ذريته)	زيادة (من ذرية نبيها وهم مني) و(من ذريته) لخلو الخبر منهما في ستة طرق للحديث: ١. رواية الكليني نفسه١/ ٥٢٩ ٢. كمال الدين بثلاثة طرق ٣. النعماني ٤. العيون والخصال.

وأما عدم المانع عنه:

فلعقيدة الرجعة والتي تعني رجوع بعض الأموات الذين يعيشيون الحياة البرزخية إلى الحياة الدنيا قبل قيام القيامة، و لستُ هنا بوارد الحديث عن الرجعة وتفصيلاتها وإنما بصدد بيان عدم وجود ما يحيل التفسير المزبور بل ويشير إلى وقوعه، وبيانه بإيجاز:

إنّ مضمون الأخبار التي تتمحور حول ما يجري عقيب وفاة الإمام المهدي(عليه السلام) على قسمين:

فأخبر شطرٌ منها عن وجود **حجج وحاكمين (المهديون)**، وقد مرّ بعضها، وينطوي فيها رواية الطوسي المعهودة .

فيما أشار الآخر إلى وقوع **الرجعة سيما رجعة أئمة أهل البيت**(عليهم السلام) **خصوصاً**، وعلاوة على دخولهم في مفاد الأدلة العامة للرجعة التي تنص على كرة مَن محض الإيمان، وما دلّ أيضاً على رجوعهم بالجملة وهي كثيرة سيما في متون الزيارات كزيارة الأربعين: « أشهد أنّي بكم مؤمن و**بإيابكم**»[1] وأوضح منها ما في الزيارة الجامعة في مواضع عديدة منها:

«مصدّقٌ برجعتكم...مرتقب لدولتكم...ويردكم في أيامه...ويمكّنكم في أرضه ...فثبتني الله أبداً ما بقيت على مولاتكم ...ويكرّ في رجعتكم ويملك في دولتكم»[2].

أقول: مضافاً إلى ذلك ثمة روايات نصّتْ على أعيان بعض الأئمة بأسمائهم كسيد الشهداء الحسين بن علي (صلوات الله عليه) من قبيل: إنّ أول من يرجع إلى

١. الطوسي ـ تهذيب الأحكام ج: ٦ ص: ١١٣.
٢. الصدوق ـ من لايحضره الفقيه ج: ٢ ص: ٦٠٩.



الدنيا الحسين بن علي (عليهما السلام) فيملك حتى يسقط حاجباه على عينيه من الكبر...وفي أخرى: إنّ لعلي (عليه السلام) إلى الأرض كرّة مع الحسين (عليه السلام)[1].

ومن قبيل ما رواه الكليني في الكافي أيضاً وغيره في غيره بسنده عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) **إذا جاء الحجة الموتُ فيكون الذي يغسله ويكفنه ويحنطه ويلحده في حفرته الحسين بن علي** (عليهما السلام)[2].

نكتفي بهذا العرض الموجز للرجعة خشية الخروج عن هدف المطلب وسؤاله الأساس (من هم المهديون؟) ومن رام التفصيل فليراجع مصنفات الأعلام فيها ككتاب الحر العاملي: **(الإيقاض من الهجعة بالبرهان على الرجعة)** اذ أورد فيه ما يزيد على الستين آية فيها علاوة على مئات الأخبار مع تصريحه بعدم الإحاطة والمطالعة للجميع لضيق وقته وكثرة موانعه[3].

بقي شيء:

وقبل الإنتقال لعرض نصوص الأعلام في هذا السياق، نرى من اللازم الإشارة إلى ما يعترض تطبيق هذا البيان المتقدم على رواية الطوسي.

وحاصل الإعتراض: إنّ المقطع الأخير من رواية الطوسي «**فذلك إثنا عشر إماماً، ثم يكون من بعده إثنا عشر مهدياً، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى إبنه أول المقربين**» ظاهرٌ كما ترى في أنّ الإمام المهدي(عج) يسلّم الأمر إلى إبنه، فأول المهديين هو إبن الإمام المهدي لا واحد من آبائه الأئمة كما هو مقتضى التفسير المتقدم للمهديين.

وجوابه بأحد وجهين:

---

١. الحسن بن سليمان الحلي ـ مختصر بصائر الدرجات ص ٢٩ .

٢. الكليني ـ روضة الكافي ج ٨ ص٢٠٦ ح ٢٥٠.

٣. الحر العاملي ـ الإيقاض من الهجعة بالبرهان على الرجعة ص ٤١٠ .

إما بأنّ كلمة «إبـنه» مصحفة عن «أبيه» بقرينة الرواية المتقدمة التي تنصُّ على رجعة الإمام الحسين وأنه هو من يغسل ويكفن الإمام المهدي (صلوات الله عليهما) وقد ذكر هذا الوجه الحر العاملي كما سيأتي كلامه بطوله بُعَيد هذا .

أو أنّ المخاطب بالتسليم «**فليسلمها**» هو الإمام العسكري (عليه السلام) ومن ثَمَّ فهو مرجع الضميرين في الكلمتين «**حضرته، إبنه**» وعليه فالمراد بالمهدي الأول هو إمامنا المهدي إبن الإمام العسكري (عليهما السلام) وجميع ما تقدم عرضه من أدلة ومقتضيات لإثبات أنّ المهديين هم الأئمة الإثنا عشر مثل انحصار الإمامة فيهم وأنّ آخر الأوصياء هو الإمام المهدي ناهيك عن الروايات؛ كل ذلك يصلح أنّ يكون قرينة على إرجاع الخطاب للإمام العسكري لا الإمام المهدي (عليهما السلام).

كلمات الأعلام في أنّ المهديين هم الأئمة في الرجعة:

قد صرّح غير واحد من الأعلام في أنّ المهديين هم نفس الأئمة الإثني عشر في الرجعة وفيما يلي بعض كلماتهم:

الحسن بن سليمان الحلي:

بعد أن نقل حديث يكون بعد القائم اثنا عشر مهدياً، قال معلقاً عليه: «**قد رُوِّينا أحاديث عنهم (صلوات الله عليهم) جمّة في رجعة الأئمة الإثنى عشر**»[1].

الحر العاملي:

فقد وجه خبر كتاب الغيبة بعدة وجوه من بينها قوله:

«بأن يكون ذلك محمولاً على الرجعة، فقد عرفت جملة من الأحاديث الواردة في الأخبار برجعتهم (عليهم السلام) على وجه الخصوص، وعرفت جملة من الأحاديث الواردة في صحة الرجعة على وجه العموم، في كل مَن محض الإيمان محضاً أو محض الكفر محضاً، وكل واحد من القسمين قد تجاوز حدَّ التواتر المعنوي بمراتب، كما رأيت في الأبواب السابقة، وعلى هذا **فالأئمة من بعده هم الأئمة من قبله قد رجعوا بعد موتهم**، فلا يُنافي ما ثبت من أنَّ الأئمة إثنا عشر، لأن العدد لا يزيد بالرجعة، وهذا الوجه يحصل به الجمع بين رواية اثني عشر ورواية أحد عشر، فإن **الأولى**: محمولة على دخول المهدي أو النبي (عليهما السلام).

والثانية: لم يُلاحظ فيها دخول أحدٍ منهما لحكمة أخرى، ومثل هذه المحاورات كثير، والتخصيص بالذكر لا يدل على التخصيص بالحكم،وليس بصريح في الحصر

١. مختصر بصائر الدرجات: ص ٢١٢.



وما تضمنه الحديث المروي في «كتاب الغيبة» أو على تقدير تسليمه في خصوص الإثني عشر بعد المهدي (عليه السلام) لا يُنافي هذا الوجه، لاحتمال أن يكون لفظ ابنه تصحيفاً، وأصله أبيه بالياء آخر الحروف، ويراد به الحسين (عليه السلام) لما روي سابقا في أحاديث كثيرة من رجعة الحسين (عليه السلام) عند وفاة المهدي (عليه السلام) ليغسله»[1].

السيد عبد الله شُبّر:

وكلام السيد شبّر قريب مما أفاده الحر العاملي، فبعد عرض أخبار المهديين ومن ضمنها رواية الطوسي وجهها السيد شبر بأربعة وجوه غير أنه ناقش فيها وختم بالخامس قائلاً:

«**أن تكون محمولة على رجعة الأئمة بعد رجعة القائم فقد وردت في ذلك روايات كثيرة في أنّهم** (عليهم السلام) **يرجعون حتى النبي** ...فإنّ المستفاد من كثيرٍ مِن الأخبار أنّ رجعة الأئمة والرسول إنما هي بعد وفاة المهدي (عليه السلام) والله العالم»[2].

العلامة المجلسي:

ذكره كأحد وجهين بالقول:

«**أنْ يكون المراد بالإثني عشر مهدياً: النبي** (صلى الله عليه وآله) **وسائر الأئمة سوى القائم** (عليه السلام) **بأن يكون مُلكهم بعد القائم** (عليه السلام) وقد سبق أن الحسن بن سليمان أوَّلَهَا بجميع الأئمة وقال برجعة القائم (عليه السلام) بعد موته وبه أيضاً يمكن الجمع بين بعض الأخبار المختلفة التي وردت في مدة ملكه (عليه السلام)»[3].

١. الإيقاض من الهجعة: ص ٤٠٣.

٢. مصابيح الانوار في حل مشكلات الأخبار ج ١ ص ٣٨٢.

٣. بحار الأنوار / جزء ٥٣ / صفحة [١٤٨].



والملاحظ في هذه الكلمات أنّ بينها جهة إشتراك وجهة اختلاف، فتشترك بتحديد هوية أحد عشر إماماً من الإثني عشر وهم من أمير المؤمنين إلى الإمام العسكري (عليهم السلام) وتختلف في متمم العدد هل هو النبي أو المهدي (عليهما السلام) فعبارة المجلسي تفيد رجعة النبي دون القائم، وبالعكس الحسن بن سليمان وأما الحر فعبارته تردد بينهما «النبي أو المهدي».

المطلب الخامس: توقيع السمري يناقض احتجاج البصري برواية الطوسي !

يهدف هذا المطلب ـ كما هو واضح من عنوانه ـ إلى القول: بأنّ ثَمَة تناقضاً وتعارضاً بين مفاد توقيع السمري وبين رواية الطوسي بفهم أحمد إسماعيل، ولا ريب في أنّ الجمع بين المتعارضين أولى من طرح أحدهما ولا يتحقق الجمع بينهما ما لم يُضرب بفهم البصري عرض الجدار! وتوضيح هذا التقاطع مرهون ببيان ثلاثة أمور:

الأمر الأول: المقصود بتوقيع السمري هو ما رواه الطوسي في الغيبة والصدوق في كمال الدين واللفظ للأخير: عن أبي محمد الحسن بن أحمد المكتب قال :

كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السمري قدس الله روحه، فحضرته قبل وفاته بأيام فأخرج إلى الناس توقيعا نسخته:

بسم الله الرحمن الرحيم

يا علي بن محمد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك فقد وقعت الغيبة الثانية فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب وامتلاء الأرض جورا، **وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم** .

قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده فلما كان اليوم السادس عُدنا إليه وهو يجود بنفسه فقيل له من وصيك من بعدك فقال لله أمر هو بالغه ومضى (رض) فهذا آخر كلام سُمع منه[1].

الأمر الثاني: تَلَقَى الشيعة مضمون هذا التوقيع بالقبول، فأجمعوا على انسداد باب السفارة الخاصة للإمام(عليه السلام)، يعرف ذلك عوام الشيعة وعلمائهم، فلا مجال للتشكيك في صحته ومضمونه الذي يقضي بكذب من يدعي مشاهدة الإمام في عصر الغيبة الكبرى وادعاء السفارة والنيابة الخاصة عنه**!**

فعن ابن قولويه (٣٦٧هـ): **عندنا** أن كُلَّ من ادعى الأمر بعد السمري رحمه الله فهو كافر منمس ضال مضل، وبالله التوفيق[2].

وبموجب ما تضمّنته رواية عمر بن حنظلة، فإنّ ما أجمعت عليه الشيعة حق بلا ريب، فمما جاء فيها « **المجمع عليه لا ريب فيه**».

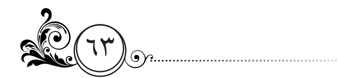
١. الصدوق ـ كمال الدين ج: ٢ ص: ح ٤٤ ص ٥١٦، والطوسي في الغيبة ٣٩٥.
٢. الطوسي ـ الغيبة: ص ٤١٢.



الأمر الثالث: يدعي أحمد اسماعيل أنه كان يلتقي بالإمام المهدي في عالم الشهادة بل أنّه وصي ورسول الإمام (عجل الله فرجه الشريف)!

ولا شك في أنّ التوقيع يكذّبه سواء أكان المنفي بتوقيع السمري هو المشاهدة البصرية أو إدعاء المشاهدة أو النيابة الخاصة ومن ثَمَّ فمضمون التوقيع يقطع الطريق أمام أحمد إسماعيل ويعارض فهمه للرواية بل دعوته كلها من رأس، لذا حاول الرجل التخلص من التوقيع بإثارة غبار الوهم عليه، ولابد أن نعترف بأن **لا يوجد حق خالٍ من شبهة فإن الجهل أكثر من العلم**[1].

١. قالها الحر العاملي عند رده لشبهة منكر الرجعة والجواب عنها، في الباب الثاني عشر من كتابه: الإيقاظ من الهجعة ص٤٠٧.



أوهام البصري على توقيع السمري

وهنا أكثر من إثارة على هذا التوقيع اجتمعت بقول أحمد اسماعيل:

«توجد كثير من المناقشات لهذه الرواية وهي كافية، ولذا **فهم تركوها وأعرضوا منذ زمن بعيد** لأنهم يعلمون أنّ الاحتجاج بها لا قيمة له، **فهي مطعون في سندها**، وعندهم لو كانت صحيحة السند لا تفيد الاعتقاد دون أن يعضدها ما يوصل إلى اليقين بصدورها، **إضافة إلى أنّ متنها متشابه**، وفَهِمَه عدة منهم بأكثر من فهم مختلف، **إضافة إلى أنها غير مسوّرة وهذا يطعن في كليّتها عندهم**، أم أن قواعدهم لعبة عندهم إذا شاءوا عملوا بها وإذا لم يشاءوا أوقفوا العمل بها ؟**!** إضافة إلى أنها **منقوضة بعدة روايات وأحداث**، منها: رواية اليماني، وما حدث مع الشيخ المفيد من رسائل...»[1].

وعند تفكيك هذا النص وتحليله نخرج بالقول: إنّ أحمد إسماعيل أثارَ خمسة أوهام على توقيع السمري على أمل أن تخلص دعوته من التناقض المزبور، وفيما يلي عرض أوهامه والجواب عنها وبيان مكمن الضعف فيها:

الوهم الأول: علماء الشيعة أعرضوا عن التوقيع وتركوه !

وبيان ضعف هذا التوهم: أنّه محض ادعاء مخالف للواقع، إذ كيف أعرضوا عنها وتركوها وهي أهمُّ دليل اعتمدوه على نفي السفارة على مرِّ العصور؟ باعتبار أنهم فهموا من المشاهدة المنفية في التوقيع السفارة بقرينة ظرفِ ومناسبةِ الصدور، فإنّ التوقيع واردٌ بحق السفير الرابع والأخير وقبل وفاته بأيام، وعليه فرواية العلماء لهذا التوقيع في مصادرهم عِبرَ القرون والأعصار من وقت صدوره وإلى يومك هذا يرد هذا التخرص.

١. مع العبد الصالح: ٢٨و٢٩.



الوهم الثاني: إنّ رواية السمري مطعون في سندها .

ووجه الطعن بالسند هو: الإرسال بحسب رواية الطبرسي في الإحتجاج والطوسي في الغيبة علاوة على عدم ثبوت توثيق «الحسن بن أحمد المكتب» راوي التوقيع عن السمري!

وجواب هذا الطعن بإيجاز: إنّ أصل المناقشة في سند هذا التوقيع عاطلة باطلة، منشأؤها الغفلة عما يروم الوصول إليه البيان المتقدم في بداية المطلب، فقد اعتمدنا في صحته على قيام القرينة المفيدة للقطع به أعني إجماع الطائفة على مضمونه، لكن في المقابل: قام الإجماع على بطلان ما يدعيه أحمد إسماعيل من مضمونٍ فيما عَبَّر عنه برواية الوصية، هذا مع أنّ إشكال الإرسال مدفوع برواية الشيخ الصدوق له مُسنداً وعن المكتب بلا واسطة كما نقلناه في صدر المطلب فلاحظ، والحاصل: أساس البحث السندي منتفٍ في المقام.

الوهم الثالث: أنّ متن التوقيع متشابه .

أقول: دعوى التشابه سهلة المؤنة وهي تذكرنا بما يجيب به السلفية عن النصوص المثبتة لإمامة أهل البيت، والذي يبدو أنّ منطلق أحمد إسماعيل في وصف متن التوقيع بالمتشابه هو اختلاف العلماء في تفسير «المشاهدة» وهو واضح الضعف فإن أغلب آيات القرآن وقع الإختلاف في تفسيرها ولو تجاوزنا هذا كله وقبلنا أنّ الإختلاف في تفسير النصِّ يُصيّره متشابهاً فلا يلزم تشابه متن توقيع السمري فيما نحن فيه، ذلك أنّه محكم الإنطباق على مدعي السفارة جزماً مهما فسرت «المشاهدة» التي أُمرنا بتكذيب مدعيها.

وبكلمة أوضح: أحمد البصري إدعى السفارة والنيابة الخاصة فضلاً عن اللقاء المباشر بالإمام المهدي (عليه السلام) ومن ثَمَّ فهو من أوضح المصاديق التي تنطبق عليها

عبارة التوقيع «**من ادعى المشاهدة...فهو كاذب مفتر**» سواء أكان المقصود منها المشاهدة البصرية أو السفارة والنيابة الخاصة كما مر بيانه، بل دلالته على تكذيب أحمد إسماعيل بالأولوية نظير دلالة قوله تعالى:﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾[1]على النهي عن الضرب والشتم للأبوين ونحو ذلك مما هو أشد إهانة وإيلاماً من التأفيف المحرم بحكم الآية، وهو ما يعبر عنه بفحوى الخطاب أو دلالة الأولوية[2].

فكذا هنا: فلئن دلّ التوقيع على تكذيب مدعي مشاهدة الإمام فدلالته على تكذيب مدعي السفارة من باب أولى وأقوى كما لا يخفى !

الوهم الرابع: قضية الرواية غير كلية .

أ. توضيح التوهم:

توهمَّ أحمد اسماعيل أنّ قضية: [**من ادعى المشاهدة فهو كاذب مفتر**] ليست كلية ولا عموم فيها فحيث أنّها لم تشتمل على كلمة «كل أو جميع» أو غيرها من كلمات العموم فلم تقل مثلاً:

(كلّ أو جميع مَن ادعى المشاهدة ...) ظنّ البصري أنها ليست كلية، وعبّر عن هذا المعنى بالقول «**أنها غير مسوّرة وهذا يطعن في كليّتها عندهم**»، ومقصوده بـ(غير مسوّرة) أنّها لم تشتمل على السّور وهو اللفظ الدال على كمية الأفراد التي حُكم عليها في القضية كـ (كل وجميع وكافة...)، وعليه فقضية توقيع السمري لم تحكم على كل من أدعى المشاهدة بالكذب فلا تصلح أن تكون دليلاً على كذب وافتراء أحمد اسماعيل!

---

١. [الإسراء: ٢٣].

٢. راجع: أصول الفقه للمظفر ج ١ ص١٢٢، نشر: مؤسسة بستان كتاب، تحقيق: عباس الزراعي السبزواري .



ب ـ كشف الوهم .

هذا التوهم مما يُضحك الثكلى حقاً، لإنّ كون قضية [مَـن ادّعى المشاهدة...] مسوّرة أوضح من الشمس وأبين من الأمس، وسورها الدال على كليتها هو كلمة (مَنْ) فإنّها من ألفاظ العموم لإنّ قضيتنا شرطية لا حملية، توضيحه بايجاز:

إنّ القضية الكلية العامة على قسمين: حملية وشرطية وسور كل منهما يختلف عن سور الأخرى، فالحملية الموجبة الكلية تسوّر بـ «كل، وجميع، وكافة ..الخ (مثل: كل إمام معصوم) أما أدوات العموم في الشرطية الموجبة وسورها الدال على عمومها فهي «كلما، ومَنْ وما...والخ» مثل: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[1].

قال الطوسي في العدة: «فأمّا ألفاظُ العموم فكثيرة نحن نذكر منها طرفا: فمنها: (مَــنْ) في جميع العقلاء... »[2].

والمطلب ذو جانبين: منطقي وأصولي ومن ثمّ من أراد التفصيل فعليه بباب التصديقات والقضايا في المنطق أو مبحث العام والخاص في الأصول .

بناءً على ذلك فالتوقيع الشريف **[فمن أدعى المشاهدة فهو كاذب مفتر]** قضية شرطية عامة كلية مسوّرة لاشتماله على لفظ من ألفاظ العموم أعني **(مَن)** وعليه: فكل من إدعى المشاهدة فهو كاذب، وحيث أنّ أحمد إسماعيل إدعى النيابة والسفارة ـ وهي أقوى وأشد من مجرد المشاهدة كما تقدم ـ فهو كاذب جزماً، وبالله التوفيق .

---

١ .[البقرة: ١٨٤].

٢. الطوسي ـ عدة الأصول ج١ص ٢٧٤، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، الطبعة : الأولى ١٤٧١هـ ستاره – قم .



الوهم الخامس: النقض بما دل على رؤيته .

وهذا الاعتراض مشهور معروف ذَكَره جُلُّ من تعرض للقضية المهدوية والتوقيع الشريف وخلاصته: كيف نجمع بين مضمون التوقيع الدال على نفي المشاهدة وبين ما دلت عليه القصص والروايات على أنّ ثمة من يرى الإمام في غيبته الكبرى ؟!

أقول:ذهب مشهور علماء الإمامية إلى تفسير «**المشاهدة**» الواردة في التوقيع بالسفارة والنيابة الخاصة عن الإمام المهدي (عليه السلام) كما كان السفراء الأربعة، واعتمدوا في تفسيرهم هذا على قرينة السياق وظرف صدوره فإنّه صدر بحق آخر سفير، وبهذا فلا تعارض أصلاً بين التوقيع وبين ما دلّ على مشاهدة الإمام، وثمة أجوبة وتفاسير أخرى طوينا عنها كشحاً إذ لا موجب لعرضها بعدما عرفتْ بأنّ المشاهدة على أي وجه حُملت تفيد بطلان زعم البصري!

المبحثُ الثاني:

مرتكزات اسْتدلال البصري بالرواية

- عرض ونقد -



هذا المبحث أهم من سابقه، إذ أنّه منعقدٌ لنقد استدلال البصري بالرواية، ويتوجب قبل ذلك بيان كيفية استدلاله على لسان نفس صاحب هذه الدعوة، ولطول كلامه وتشابكه في هذا المجال كما ستقرأ سنعمد إلى تحليله وتلخيصه في مقدمات، ثم نشرع بنقده، ومن ثَمَّ ففي هذا المبحث مطلبان رئيسان:

أولاً: بيان استدلال البصري.

ثانياً: نقد مرتكزات الإستدلال .

تجدر الإشارة قبل الشروع إلى أننا تَقَصدّنا عرض مستند هذه الدعوة من كتاب: **(الوصية المقدسة الكتاب العاصم من الضلال)** لما يمتاز من خصائص:

١ـ إنّه من تأليف إمام هذه الفرقة لا لأحد أتباعه، وما سنقتبسه منه يمثّل نص كلام أحمد إسماعيل .

٢ـ آخر ما صدر في مجال إثبات حقانية دعوته، ذلك أنّ هذه الفرقة في تحديث مستمر لفكرها يُأخذ بعين الإعتبار بين فترة وأخرى الإشكاليات التي تواجه متبنياتها، ومن هنا فتجد في هذا الكتاب مالا تجده فيما سبقه، والخلاصة: إنّه يمثل ذروة ما وصل إليه فكر هذه الفرقة!

٣ـ أضف إلى ذينك كلمات الإطراء والمديح لهذا الكتاب من قبل الأتباع.

فيصف هذا الكتاب أحدُ أقطاب هذه الدعوة بأنّه:

«علمٌ يتفجر الهدى من جوانبه ويفيض النور من مشاربه، فهو أثر من آثار الكرام ورشحة من بحور أئمة الأنام ...بأجوبة مختصرة الألفاظ زاخرة بالبراهين القاطعة والأنـوار الساطعة ...فما عساي أن أتكلم أو أكتب أمام هذا الصرح الشامخ المستغني عن غيره مع احتياج الجميع اليه»[1]. **ويضيف آخر:**

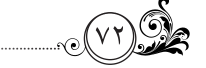
١. من تقديم ناظم العقيلي في الصفحة الأولى من الكتاب .

«وبين يدي الجميع هذا السفر المبارك أيضاً والذي يضم بين دفتيه جوابين للإمام أحمد الحسن وهما كغيرهما من أجوبته الشريفة انطويا على الحق الواضح والصريح ،فيما يتعلق بالوصية المقدسة»[١].

أقول: كلاهما جاءا بقرني حمار[٢]، وسترى !

١. من تقديم علاء السالم للكتاب عقيب كلمة العقيلي، ص١٠.

٢. يقال: جَاءَ بِقَرْنَيْ حِمَارٍ، إذا جاء بالكذب والباطل، وذلك أن الحمار لا قَرْنَ له، فكأنه جاء بما لا يمكنْ أن يكون، راجع: مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ١٦٦ مثل رقم: ٨٧٣، دار المعرفة – بيروت، لبنان.



المطلب الأول: بيان استدلال البصري (عرض وتلخيص).

إنّ من حقوق خصمك عليك أن تنصفه فيما يقول وتنقل كلامه حرفيّاً بأمانة وموضوعية وتتركه يفصح عن مراده بلسانه .

قال تعالى:﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[1].

بل وأكثر من ذلك فإن كان فيه نقص أتممته أو إطناب ممل أوجزتَه ولخّصته إخلاصاً للحق والحقيقة، لا نقول هذا جزافاً ففيما يلي التطبيق الفعلي لهذا المنهج، فستقرأ في المطلب الأول:

أولاً: أهم نصٍّ لأحمد إسماعيل البصري يقرر فيه حجية دعوته .

ثانياً: تقريرنا لكلامه بتلخيص مرتكزاته في مقدمات ترسيخاً لحجته وتوضيحاً لاستدلاله.

أ- عرض نص الإستدلال .

تحدّث أحمد إسماعيل البصري في كتاب (**الوصية المقدسة الكتاب العاصم من الضلال**) عن وصية رسول الله (ﷺ) ورواية الشيخ الطوسي قائلاً ما لفظه:

ووصف الرسول له بأنه عاصم من الضلال أبداً يجعل من المحال أن يدعيه مبطل، ومن يقول إنّ ادعاءه من المبطلين ممكن فهو يتهم الله سبحانه بالعجز عن حفظ كتاب وصفه بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به، أو يتهم الله بالكذب؛ لأنه وصف الكتاب بأنه عاصم من الضلال أبداً، ومن ثم لم يكن كذلك!! أو يتهم الله بالجهل؛ لأنه وصفه بوصف لا ينطبق عليه جاهلاً بحاله، وحاشاه سبحانه من هذه الأوصاف وتعالى الله عما يقول الجاهلون علواً كبيراً.

١. [المائدة: ٨].



فلابد أن يحفظ العالم القادر الصادق الحكيم المطلق سبحانه النص ـ الذي وصفه بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به ـ من ادعاء المبطلين له حتى يدعيه صاحبه ويتحقق الغرض منه، وإلا لكان جاهلاً أو عاجزاً أو كاذباً مخادعاً ومغرياً للمتمسكين بقوله باتباع الباطل.

ومحال أن يكون الله سبحانه جاهلاً أو عاجزاً؛ لأنه عالم وقادر مطلق، ويستحيل أن يصدر من الحق سبحانه وتعالى الكذب؛ لأنه صادق وحكيم، ولا يمكن وصفه بالكذب، وإلا لما أمكن الركون إلى قوله في شيء ولانتقض الدين.

ونص خليفة الله في أرضه على من بعده مع وصفه بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به ـ نصاً إلهياً ـ لابد أن يكون محفوظاً من الله أن يدعيه الكاذبون المبطلون حتى يدعيه صاحبه وإلا فسيكون كذباً وإغراءً للمكلفين باتباع الباطل، وهذا أمرٌ لا يصدر من العالم الصادق القادر الحكيم المطلق سبحانه.

فلو قال لك إنسان عالم بالغيب ومآل الأمور: إذا كنت تريد شرب الماء فاشرب من هنا وأنا الضامن أنك لن تسقى السم أبداً من هذا الموضع، ثم إنك سُقيت في ذلك الموضع سماً فماذا يكون الضامن ؟ هو إما جاهل، وإما كاذب من الأساس، أو عجز عن الضمان، أو أخلف وعده، فهل يمكن أن يقبل من يؤمن بالله أن يصف الله بالجهل أو بالكذب أو العجز أو خلف الوعد ؟! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وقد تكفّل الله في القرآن وفيما روي عنهم (عليهم السلام) بحفظ النص الإلهي من أن يدعيه أهل الباطل، فأهل الباطل مصروفون عن ادعائه، فالأمر ممتنع **كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ(٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ(٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ(٤٦) ﴾**[1].

ومطلق التقوّل على الله موجود دائماً ولم يحصل أن منعه الله، وليس ضرورياً أن يُهلك الله المتقولين مباشرة، بل أنه سبحانه أمهلهم حتى حين، وهذا يعرفه كل من تتبع الدعوات الظاهرة البطلان كدعوة مسيلمة، فأكيد ليس المراد في الآية مطلق التقول على الله، بل المراد التقول على الله بادعاء القول الإلهي الذي تقام به الحجة، عندها يتحتم أن يتدخل الله ليدافع عن القول الإلهي الذي تقام به الحجة، وهو النص الإلهي الذي يوصله خليفة الله لتشخيص من بعده والموصوف بأنه عاصم من الضلال؛ حيث إنّ عدم تدخله سبحانه مخالف للحكمة، **ومثال هذا القول أو النص: وصية عيسى (عليه السلام) بالرسول محمد (صلى الله عليه وآله)، ووصية الرسول محمد (صلى الله عليه وآله) بالأئمة والمهديين (عليهم السلام).**

فالآية في بيان أنّ هذا التقول ممتنع، وبالتالي فالنص محفوظ لصاحبه ولا يدعيه غيره، وتوجد روايات تُبيِّن أنّ الآية في النص الإلهي على خلفاء الله بالخصوص، فهو نص إلهي لابد أن يحفظه الله حتى يصل إلى صاحبه، فهو نص إلهي محفوظ من أي تدخل يؤثر عليه سواء أكان هذا التدخل في مرحلة نقله إلى الخليفة الذي سيوصله، أم في مرحلة - أو مراحل - وصوله إلى الخليفة الذي سيدعيه.

وهناك روايات بيَّنت هذه الحقيقة، وهي أنّ التقول في هذه الآية هو بخصوص النص الإلهي: عَنْ مُحَمَّد بن الْفُضَيْل، عَنْ أَبِي الْحَسَن (عليه السلام) قَالَ: (سَأَلْتُه عَنْ قَوْل اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: «يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُا نُورَ اللَّه بِأَفْواهِهِمْ»، قَالَ: يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا وَلَايَةَ

١. [الحاقة: ٤٤ - ٤٦].



أَمير الْمُؤْمِنِينَ(عليه السلام) بأَفْوَاهِهِمْ. قلت: «وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِه»، قَالَ: وَاللَّهُ مُتِمُّ الْإِمَامَة ... قُلْتُ: قوله: «إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُول كَرِيم»، قَالَ: يَعْنِي جَبْرَئِيلَ عَنِ اللَّهِ فِي وَلَايَة عَلِيٍّ(عليه السلام). قَالَ: قُلْتُ: «وَما هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً ما تُؤْمِنُونَ»، قَالَ: قَالُوا إِنَّ مُحَمَّداً كَذَّابٌ عَلَى رَبِّه وَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهَذَا فِي عَلِيٍّ فَأَنْزَلَ اللَّهُ بِذَلِكَ قُرْآناً، فَقَالَ: إِنَّ وَلَايَةَ عَلِيٍّ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا مُحَمَّدٌ بَعْضَ الْأَقاوِيلِ. لَأَخَذْنا مِنْهُ بِالْيَمِينِ. ثُمَّ لَقَطَعْنا مِنْهُ الْوَتِينَ)[1].

كما أنّ الإمام الصادق(عليه السلام) يقول: (إنّ هذا الأمر لا يدعيه غير صاحبه إلا تبر الله عمره)[2].

فالمبطل مصروف عن ادعاء الوصية الإلهية الموصوفة بأنها تعصم من تمسك بها من الضلال، أو أنّ ادعاءه لها مقرون بهلاكه قبل أن يُظهر هذا الادعاء للناس، حيث إنّ إمهاله مع ادعائه الوصية يترتب عليه إما جهل وإما عجز أو كذب من وعد المتمسكين به بعدم الضلال، وهذه أمور محالة بالنسبة للحق المطلق سبحانه، ولهذا قال تعالى: (لأخذنا منه باليمين، ثمّ لقطعنا منه الوتين) وقال الصادق (عليه السلام): (تبر الله عمره).

وللتوضيح أكثر أقول: إنّ الآيـة تطابق الاستدلال العقلي السـابق وهو أنّ الادعاء ممتنع وليس ممكناً،فإن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ، لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ، ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾، معناه أنّ الهلاك ممتنع لامتناع التقول أي أنه لو كان متقولاً لهلك، والآية تتكلم مع مَن لا يؤمنون بمحمد(صلى الله عليه وآله) والقرآن، وبالتالي فالاحتجاج بالكلام في الآية ليس بها كونها كلام الله؛ لأنهم لا يؤمنون بهذا، بل الاحتجاج هو بمضمون الآية، أي احتجاج بما هو ثابت عندهم عقلاً

١. [الكافي:ج١ص٤٣٤].

٢. [الكافي للكليني:ج١ص٣٧٢].



وهو أنّ النص الإلهي الموصوف بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به لا يمكن أن يدعيه غير صاحبه؛ لأن القول بأنه يمكن أن يدعيه غير صاحبه يلزم منه نسب الجهل أو العجز أو الكذب لله سبحانه وتعالى ...وهذا المنع الذي اثبتناه عقلاً وأكد عليه النص القرآني والروائي **يؤكده أيضاً الواقع**، فمرور مئات السنين على النص دون أن يدعيه أحد كافٍ لإثبات هذه الحقيقة فقد مرّ على وصايا الأنبياء في التوارة ووصية عيسى(عليه السلام) مئات السنين ولم يدعها غير محمد(صلى الله عليه وآله) وأوصيائه من بعده، كما ولم يدع وصية النبي غير الأئمة (عليهم السلام)، **وقد أحتج الإمام الرضا(عليه السلام) بهذا الواقع على الجاثليق**...»[1].

ب ـ استدلال أحمد اسماعيل ـ تحليل وتلخيص ـ

إنّ التطويل والتكرار والتمويه هي أبرز سمات النص المتقدم لأحمد اسماعيل كما يلاحظ القارئ الكريم وبغية الأختصار غير المخل تجنباً لتطويله الممل، نستخلص الزبدة من كلامه ونقرّب استدلاله بتحليله في مرتكزات ومقدمات يمثّل الربط بينها دليلُه، ليسهل على القارئ فهمه من ناحية، ولإضفاء مسحة فنية منهجية عليه ليكون مدخلاً لنقده وتحديد مكامن ضعفه ومغالطاته من ناحية أخرى.

١. كتاب: الوصية المقدسة الكتاب العاصم من الضلال: ص١٨ إلى ٢٣ .



مقدمات ومرتكزات استدلال البصري (دليله بأسلوبنا وصياغتنا):

* **المقدمة الأولى:** إنّ القرآن حثَّ على كتابة الوصية وأمر بها: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[1]، وورد في الحديث أيضاً «من مات بغير وصية فقد مات ميتة جاهلية»، ومن الضروري أن يمتثل رسول الله (ﷺ) لهذا الأمر الإلهي فيكتب وصيته ليلة وفاته.

* **المقدمة الثانية:** إنّ رواية الطوسي السالفة هي الخبر الوحيد بين أيدينا الذي يمثّل وصية رسول الله المكتوبة في ليلة وفاته، ومن ثمّ فالقول بعدم صحتها يستلزم اتهام النبي بارتكاب مخالفة الواجب، وبكلمة أخرى: رواية الطوسي تعبّر عن امتثال رسول الله للأمر الإلهي بكتابة الوصية وبناءاً عليه: فإما أن نُصدّق رواية الطوسي أو نتهم رسول الله بالعصيان[2]!

* **المقدمة الثالثة: إنّ الوصية في أمر الإمامة والنص التشخيصي لا يدعيه إلا صاحبه** والدليل عليه: **عقلي ونقلي وواقعي** .

أ- أمّا العقلي فمؤلف من قضيتين:

الأولى: إنّ الله تعالى وعلى لسان رسوله (ﷺ) وصف كتاب الوصية ـ الذي تضمن النص التشخيصي على الأئمة والمهديين ـ بأنّه عاصم من الضلال لمن تمسك به .

---

١. [البقرة: ١٨٠].

٢. هاتان المقدمتان وإن لم تذكرا في كلام البصري الذي سردناه بيد أنّه يؤكد عليهما غير مرة لتوقف استدلاله عليهما كما هو واضح .



الثانية: مَن يدعي الوصية فهو حجة الله فعلاً وإلا لو ادعاها شخص مبطل للزم أن يكون الله تعالى: إما كاذب إن كان يعلم بادعاء هذا المبطل للنص أو جاهل إن لم يعلم به أو عاجز إن علم ولم يستطع صرف المبطل عن ادعاء الوصية، تعالى الله عن جميع ذلك علوّاً كبيراً ! وبهذا يثبت أنّ مدعي الوصية لابد أن يكونَ محقاً !

ب ـ وأما النقلي فعلى قسمين:

١ـ **الدليل القرآني**، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾[١].

وتقريب الاستدلال بها أنّ الله تعالى يمنع تقول وادعاء النص التشخيصي الدال على حجة الله من قبل غير صاحبه، بأن يقطع الوتين من مدعي النص كذباً !

٢ـ **الدليل الروائي**: فقد ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام) [**إنّ هذا الامر لا يدعيه غير صاحبه إلا تبر الله عمره**] ودلالتها على المطلوب واضحة !

حـ ـ وأمّا الواقع الخارجي فلم يدع أحدٌ عبر التأريخ النص والوصية غير صاحبها، فبقيت وصايا الأنبياء محفوظة لأصحابها الحقيقيين من أوصياء الله وأنبيائه، وكذا الكلام في وصية النبي محمد (صلى الله عليه وآله) فلم يدعها غير الأئمة الإثني عشر .

ويؤيد صحة هذا الواقع حوار الإمام الرضا (عليه السلام) مع الجاثليق الذي شكك في أن يكون المراد من «محمد» الوارد في وصايا الأنبياء السابقين هو محمد بن عبد الله نبي الإسلام، فأجابه الإمام:

«أحتججتم بالشك، فهل بعث الله من قبل أو من بعد من آدم إلى يومنا هذا نبياً اسمه محمد» ؟!

١ . [الحاقة: ٤٦].



نعم، إدّعى كثيرٌ من المبطلين المناصب الإلهية كمسيلمة وغيره، لكنهم لم يدَّعوا الوصية والنص التشخيصي بل ذلك محال كما أسلفنا !

❊ **المقدمة الرابعة**: مما لا ريب فيه أنّ إمامة الإمام وخلافة خليفة الله تثبت بالوصية والنص من قبل النبي (ﷺ) وقد تحقق ذلك في أحمد إسماعيل البصري، حيث نصَّ على اسمه في وصية النبي ليلة وفاته كما في آخر الرواية: « .. ثم يكون من بعده إثنا عشر مهدياً فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى إبنه أول المقربين له ثلاثة أسامي: اسم كإسمي واسم أبي وهو عبد الله وأحمد، والإسم الثالث: المهدي، هو أول المؤمنين»

وبضميمة المقدمة الثالثة تثبت حجيته وصدق مدعاه !

وحينئذٍ يستنتج من هذه الركائز والمقدمات أنّه هو المهدي الأول ووصي ورسول الإمام المهدي الحجة بن الحسن (عليه السلام) المذكور في وصية رسول الله (ﷺ) ليلة وفاته وعلى الناس أن تصدّقه وتطيعه وتبايعه !

هذا هو دليل البصري حسب أسلوبنا وصياغتنا ونزعم أنّه أحكم وأوضح وأصرح وأخصر من بيانه وصياغته، ويبقى الحكم للقارئ النبيه!

المطلب الثاني: نقد مرتكزات الإستدلال .

بعد أن تبين مستند أحمد البصري ودليله عرضاً وتحليلاً ننتقل إلى نقد أسس دليله ومرتكزاته أعني بها المقدمات الأربعة السالفة، وسنشير إلى مفاد كل مقدمة بعنوان مقتضب جداً قبل نقدها لغرض التذكير بها، ومن اللازم الإلتفات إلى أنّ صحة الدليلِ مرهونة بسلامة مقدماته كلها وأما فساد الدليل فيكفيه بطلان إحدى مقدماته حتى مع سلامة سائر المقدمات الأخرى، ومن ثمّ فبطلان واحدة من مقدمات دليل أحمد إسماعيل كاف لهدم دعوته، فكيف لو أثبتْنا فساد جميع المقدمات التي قام عليها دليل دعوته ؟ًَ!

نقد المقدمة الأولى : [وجوب كتابة الوصية بالإمامة عند حضور الوفاة].

لا ريب عند الإمامية في أنّ طريق تعيين الإمام هو الوصية به بالنص عليه، لكنّه لا يعتبر فيها أن تكون نصاً مكتوباً أو ليلة الوفاة، نعم اللازم هو الوصية من خلال النصِّ على الإمام اللاحق أما تحديدها بوقت أو كتابتها فلا دليل عليه، بل قام الدليل على خلافه، فمن المقطوع به أنّ وصية النبي بأهل بيته قد امتدتْ من أول أيام الدعوة حيث حديث الدار حين نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾[1] حين قال: أيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفَتي فيكم فأحجم القوم فقال علي: أنا يا نبيَّ الله أكون وزيرك عليه فأخذ برقبتي ثم قال هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا[2] وإلى آخر أيام دعوته حيث واقعة وحديث الغدير المتواتر عند المسلمين قاطبة وتخلل بينهما بيانات نبوية عديدة كحديث الثقلين وغيره، ولا شبهة في انطباق عنوان النصِّ

---

١. [الشعراء: ٢١٤].

٢. للتفصيل أكثر راجع مثلا: البحار ٣٨/ ٢٢٢ .



والوصية على جميع ذلك بحيث تثبت به إمامة وحجية أهل البيت، مع أنها ليست كتاباً مكتوباً ومدوناً كما أنّها لم تكن ليلة وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)!

وأمّا الاستدلال بالآية فمع أنّه أجنبي عما نحن فيه لأنّ موردها من كان عنده مال وعليه حقوق فعليه أن يوصي ولا ربط لها بمسألة الوصية والنص في أمر الإمامة .

أقول مع ذلك: فالآية لم تشر إطلاقاً إلى لزوم تدوين وكتابة الوصية ولا إلى وجوب كونها ليلة الوفاة بنحو الحصر والتعيين، ومن ثمّ فتقييد الوصية حضور الموت كما في الآية ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾جاء لبيان آخر فرصة يمكن للموصي أن يكتب فيهَا وصيته، لا للإحتراز عن كتابتها قبل ذلك، لذا فلا مانع من الوصية في أي وقت شاء بل حكم الفقهاء باستحباب كتابة الوصية دون تعيين وقت، إذا لم يكن بذمته فرض لا يؤدى عنه إلا بالوصية وإلا كانت واجبة .

وبمناسبة الكلام عن هذا القيد « إذا حضر احدكم الموت « فإنّ رواية الطوسي قد اشتملت على ما نظيره أيضاً» فإذا حضرته الوفاة» فنقول إلزاماً: حيث أنّ البصري فسره في الآية بما يوجب حمله على تقييد وجوب الوصية ليلة بحضور الموت والوفاة فيلزمه أنّ يفسر قيد الوصية أيضاً بما إذا حضرت الإمام المهدي الوفاة لا غير، فانّ حكم الأمثال فيما يجوز وما لا يجوز واحد ! فلا يثبت لأحمد أسماعيل شيء قبل أن تحضر الإمام المهدي الحجة بن الحسن (عليه السلام) الوفاة أو يلتزم أحمد إسماعيل بموت الإمام !

ومما تقدم يعلم ما في حديث « من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية» فإنّه لا يدل على وجوب كتابتها حين الوفاة وإنّما المهم هو ألا يموت ويخرج من الدنيا بغير وصية، ينبه على هذا أنّ الإنسان لا يعلم أجله ومتى يموت ؟!

ولو فرض حمله على الوصية في الإمامة فلا محذور فيه ولا إشكال عليه، فأضف لما مرّ ما سيأتي بُعيَد هذا من أنّ القول بعدم صحة رواية الغيبة لا يلزمه إتهام النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) بمخالفة الواجب .

نقد المقدمة الثانية: [عدم صحة رواية الغيبة يستلزم إتهام النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) بترك الواجب] .

لا ريب في بطلان هذه المقدمة بعد استيعاب أمرين:

الأمر الأول: كشف المغالطة ومنع التلازم .

ثمة مغالطة ساقها البصري على الناس، بيانها في مثال يُضرب ولا يُقاس: إنّه هنا أشبه بمن يقول: إنّ رفض حكومة صدام يستلزم تركَ النظام !

في الواقع لا يسوق الاعتقاد بعدم صحة رواية كتاب الغيبة إلى إتهام النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) بمخالفة الواجب، كما لا يؤدي رفض حكم صدام إلى رفض مبدأ النظام، إذ لا ملازمة بين الأمرين .

وعليه: فإننا نُؤمن بوقوع وصدور الوصية من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بلا ريب، بَيَد أننا نناقش في رواية الشيخ الطوسي تحديداً .

وبصياغة منطقية: لا كلام لنا في الكبرى: وهي أنّ النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) قد أوصى، وإنما الكلام في الصغرى: هل رواية الطوسي تمثل وصية النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) ليلة وفاته بحيث يؤدي عدم الأخذ بها إلى القول أنّ النبي مات ولم يوص؟!

الجواب: كلا، لعدم انحصار وصية رسول الله بما روي في كتاب الغيبة! فإنّ لوصية رسول الله مصاديق عديدة إحداها وأهمها: حديث الثقلين المتواتر الذي



ثلبه البصري بالإجمال[1] لإنّه لم يبيّن فيه أسماء الأوصياء كما تقدّم في المبحث الأول، وقد وعدنا هناك باثبات بطلان هذا الإجمال المدعى .

فمما يُكذّبه ورود حديث الثقلين مشتملاً على بيان أسماء الأوصياء، من ذلك ما رواه الخزّاز القمي (من أعلام القرن الرابع) بسنده عن حذيفة بن اليمان عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّه قال:

«إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا ومن تمسك بعترتي من بعدي كان من الفائزين ومن تخلف عنهم كان من الهالكين .

فقلت: يا رسول الله على من تُخلفنا ؟

قال: على من خلف موسى بن عمران قومه، قلت: على وصيه يوشع بن نون، قال: فإنّ وصيي وخليفتي من بعدي علي بن أبي طالب (عليه السلام) قائد البررة وقاتل الكفرة منصور من نصره مخذول من خذله قلت: يا رسول الله فكم يكون الأئمة من بعدك ؟

قال: عدد نقباء بني إسرائيل تسعة من صلب الحسين (عليه السلام) أعطاهم الله علمي وفهمي خزّان علم الله ومعادن وحيه، قلت: يا رسول الله فما لأولاد الحسن؟ قال إنّ الله تبارك وتعالى جعل الإمامة في عقب الحسين وذلك قوله تعالى (وَجَعَلَها كَلمَةً باقيَةً في عَقبه).

قلت: أفلا تسميهم لي يا رسول الله ؟

قال: نعم، إنّه لما عرج بي إلى السماء ونظرت إلى ساق العرش فرأيت مكتوبا بالنور: لا إله إلا الله محمد رسول الله أيدتُه بعلي ونصرتُه به، **ورأيتُ أنوارَ الحسن والحسين وفاطمة ورأيت في ثلاثة مواضع علياً علياً علياً ومحمداً ومحمداً وموسى**

---

١. الوصية المقدسة الكتاب العاصم من الضلال ص٣٠ وص٣١.



وجعفراً والحسنَ والحجة يتلألأ من بينهم كأنه كوكب دري، فقلتُ: يا رب من هؤلاء الذين قرنت أسماءهم باسمك؟ قال: **يا محمد إنهم هم الأوصياء والأئمة بعدك ...»**[1].

وروى الصدوق أيضاً: عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين (عليه السلام) قال سُئل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن معنى قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي مَن العترة ؟

فقال: أنا والحسن والحسين والأئمة التسعة من ولد الحسين تاسعهم مهديهم وقائمهم لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم حتى يردوا على رسول الله ص حوضه[2].

الأمر الثاني: وصية رسول الله ليلة وفاته غير رواية الطوسي !

إنْ أصرَّ أحمد إسماعيل وأتباعه على ضرورة وجود رواية تنقل لنا وصية رسول الله المكتوبة ليلة وفاته تحديداً ، نقول:

وردت روايات تنقل وصية رسول الله ليلة وفاته وما أراد كتابته في ذلك الكتف وهي غير رواية الطوسي في الغيبة نختار من بينها ما جاء عن سليم بن قيس الهلالي: **(ما كتب في الكتف بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله)**

(يا طلحة: ألستَ قد شهدت رسول الله (صلى الله عليه وآله) حين دعا بالكتف ليكتب فيها ما لا تضل الأمة ولا تختلف، فقال صاحبك ما قال: (إن نبي الله يهجر) فغضب رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم تركها ؟ قال: بلى، قد شهدت ذاك.

---

١. الخزاز القمي ـ كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الإثني عشر، ص٢٢٥، باب: ما جاء عن حذيفة بن اليمان ح ١، مركز: نور الأنوار في إحياء بحار الأنوار ، الطبعة الأولى: ١٤٣٠، تحقيق: محمد كاظم الموسوي ـ عقيل الربيعي .

٢. الصدوق ـ معاني الأخبار: ٩١، باب: معنى الثقلين والعترة، ح ٤، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم .

قال: فإنكم لما خرجتم أخبرني بذلك (رسول الله ﷺ) وبالذي أراد أن يكتب فيها وأن يشهد عليها العامة. فأخبره جبرائيل: (أنّ الله عز وجل قد علم من الأمة الاختلاف والفرقة) ثم دعا بصحيفة فأملى عليَّ ما أراد أن يكتب في الكتف وأشهد على ذلك ثلاثة رهط: سلمان وأبا ذر والمقداد، وسَمَّى من يكون من أئمة الهدى الذين أمر الله بطاعتهم إلى يوم القيامة. فسماني أولهم ثم ابني هذا - وأدنى بيده إلى الحسن - ثم الحسين ثم تسعة من ولد ابني هذا - يعني الحسين- كذلك كان يا أبا ذر وأنت يا مقداد؟ فقاموا وقالوا: نشهد بذلك على رسول الله (ﷺ)...) [1].

وعن سُليمٍ أيضاً:

«قال سمعت سلمان يقول سمعت علياً (عليه السلام) بعد ما قال ذلك الرجل ما قال وغضب رسول الله (ﷺ) ودفع الكتف ألا نسأل رسول الله عن الذي كان أراد أن يكتب في الكتف مما لو كتبه لم يضل أحد ولم يختلف اثنان فسكت حتى إذا قام مَن في البيت وبقي علي وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام) وذهبنا نقوم أنا وصاحبي أبو ذر والمقداد، قال لنا علي(عليه السلام): اجلسوا فأراد أن يسأل رسول الله (ﷺ) ونحن نسمع، فابتدأه رسول الله (ﷺ) فقال: يا أخي، أما سمعت ما قال عدو الله أتاني جبرئيل قَبلُ فأخبرني أنه سامري هذه الأمة وأن صاحبه عجلها، وأن الله قد قضى الفرقة والاختلاف على أمتي من بعدي، فأمرني أن أكتب ذلك الكتاب الذي أردت أن أكتبه في الكتف لك، وأشهد هؤلاء الثلاثة عليه، ادع لي بصحيفة. فأتى بها فأملى عليه أسماء الأئمة الهداة من بعده رجلاً رجلاً وعلي(عليه السلام) يخطه بيده وقال(ﷺ) إني أشهدكم أن أخي ووزيري ووارثي وخليفتي في أمتي علي بن أبي طالب، ثم الحسن ثم الحسين ثم من بعدهم تسعة من ولد الحسين، ثم لم أحفظ منهم غير رجلين علي ومحمد، ثم اشتبه الآخرون من أسماء الأئمة (عليهم السلام)، غير أني سمعت صفة المهدي وعدله وعمله وأن الله يملأ به الأرض عدلاً كما ملئت

١. كتاب سليم بن قيس الهلالي: صفحة ٦٥٨.



ظلماً وجوراً، ثم قال النبي (صلى الله عليه وآله) إني أردت أن أكتب هذا ثم أخرج به إلى المسجد ثم أدعو العامة فأقرأه عليهم وأشهدهم عليه. فأبى الله وقضى ما أراد، ثم قال سليم: فلقيت أبا ذر والمقداد في إمارة عثمان فحدثاني. ثم لقيت علياً(عليه السلام) بالكوفة والحسن والحسين(عليهما السلام) فحدثاني به سراً ما زادوا ولا نقصوا كأنما ينطقون بلسان واحد[1].

الفرق بين الروايتين:

ويلزم هنا الإلتفات إلى الفوارق المهمة بين الروايتين – رواية الطوسي ورواية سليم:

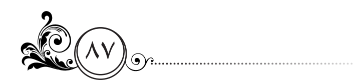
١ـ لم يرد في رواية الطوسي نعتها بالعصمة من الضلال، بينما ورد ذلك في رواية سليم فمما جاء فيها: « **ليكتب فيها ما لا تضل الأمة ولا تختلف**».

٢ـ اشتمال رواية سليم على قيد «**سمى من يكون من أئمة الهدى ...إلى يوم القيامة**» وخلو رواية الطوسي منه، مع أنها أولى به لو كانت صحيحة لإشتمالها على اثني عشر مهدياً بعد الإثني عشر إماماً، أضف إلى ذلك أنّ هذا القيد في رواية سليم يفيد حصر الأئمة باثني عشر!

٣ـ إنّ رواية سليم موجهة لعموم الأمة لقوله فيها « **بالذي أراد أن يكتب فيها وأن يشهد عليها العامة**». ومن هنا أشهد عليها سلمان وأبا ذر والمقداد غير أنّا لا نجد أثراً لذلك في رواية الطوسي !

٤ـ ليس للمهديين بعد الأئمة عينٌ أو أثر لكتاب وصف بأنّ فيه أئمة الهدى إلى يوم القيامة وأنّ فيه ما لا تضل الأمة أعني به وصية رسول الله حسب نقل سليم .

١. كتاب سليم بن قيس الهلالي: ص٨٧٩.



وفي المقابل: فإنّ رواية الطوسي المجردة عن الوصفين نجدها تتحدث عن وجود مهديين اثني عشر مغايرين للإئمة الإثني عشر حسب فهم البصري !

٥ـ رواية الطوسي معارضة بما دلّ متواتراً على حصر الأوصياء والحجج باثني عشر وأنّ المهدي خاتمهم وآخرهم، وكذا مخالفة للإجماع كما تقدم في مطالب المبحث الأول، في حين هذا الإجماع وتلك الأخبار المتواترة لا فقط لا تعارض رواية سليم بل تعضدها وتدعمها !

٦ـ وثَمةَ أمرٌ آخر غاية في الأهمية وهو: تقدم كتاب سليم على كتاب الغيبة بقرون كما لا يخفى !

نقد المقدمة الثالثة: [نص الوصية لا يدعيه إلا صاحبه].

أَصَّلَ أحمد إسماعيل قاعدةً مفادها: إنّ الوصية والنص التشخيصي لا يدعيه غير صاحبه وطبّقها على دعوته ليثبت حقانيته من حيث أنّه أدعى وصية رسول الله (ﷺ) ليلة وفاته فهو صاحبه !

إنّ هذه القاعدة تمثل أهمّ ركيزة في دليل دعوة البصري وقد كثّف كلامه عنها وصبَّ اهتمامه عليها،لأنّها تمثل العمود الفقري لدليل دعوته، وحاول اثبات صحتها بالعقل والنقل والواقع كما تقدم .

إنّ مفاد هذه القاعدة مرفوضٌ جملة وتفصيلاً، مفهوماً ومصداقاً، قاعدةً وموردا،ً أصلاً وفرعاً موضوعاً وحكماً:

أما موضوعاً (الوصية والنص) فلا ينطبق على ما جاء به أحمد إسماعيل لأسباب عديدة: مرّت بعضها وستأتي الأخرى، منها: أنه ليس نصاً على عينه وشخصه، وإنّما هي رواية ورد فيها لفظ مشترك «أحمد»، زعم البصري أنّه هو المقصود به !

وأما حكماً (لا يدعيه غير صاحبه) فلا ينفع شيئاً، ذلك أنّا لو سألنا مَن يؤمن بهذه القاعدة كيف نميز بين مدعي الوصية الصادق عن غيره ؟!

فإنّ جوابهم هو أنّ ضابطة التمييز هو الإدعاء إذ لا يدعيها غير صحابها!

وفساد هذا الجواب واضحٌ فإنّ الإدعاء شرعة لكل وارد وبإمكان كل من اسمه أحمد اليوم زعم أنّه هو المقصود بما جاء في ذيل خبر الطوسي، ولسنا في مسابقة لتجعل أسبقية الإدعاء علامة أحقية المدعي ! والأهم من ذلك أنّ أسبقية الإدعاء تستلزم تكذيب من ثبت صدقه جزماً وتصديق من ثبت كذبه جزماً فقد ورد: [**ما خرج موسى حتى خرج قبله خمسون كذاباً من بني إسرائيل كلهم يدعي أنه موسى بن عمران**] .



ولا نسترسل ببيان ما سيأتي تفصيله لاحقاً، فإنّ محور نقاشنا له هنا يدور حول قاعدته هذه وأما تطبيقها فسيأتي في نقد المقدمة الرابعة وبعبارة منطقية: بحثنا هنا في كبرى استدلاله، وأما صُغراه فسيأتي ، وفيما يلي نقد القاعدة بمناقشة أدلتها الثلاثة:

مناقشة الدليل العقلي:

ما أسماه أحمد إسماعيل دليلاً عقلياً على صحة قاعدته باطلٌ، لفساد القضيتين المؤلف منهما:

أما القضية الأولى: [**وصف اللهُ تعالى على لسان رسوله كتاب الوصية بأنّه عاصم من الضلال لمن تمسك به**] ففيها مغالطة لا تخفى على من قرأ ما سطرناه سالفا و**كشفها بإيجاز هو:**

إنّ ما استدل به أحمد إسماعيل (= رواية الطوسي) على دعوته لم يرد فيها وصف العصمة من الضلال، وما وصف بالعصمة من الضلال (حديث الثقلين ورواية سليم مثلاً) لا يتضمن ذكر المهديين فضلاً عن خلوه من إسم أحمد !

ومن ثمّ ننسج على منوال البصري ونُكوّن قضية نقضية معاكسة لدعوته تماماً فنقول:

إنّ وصية رسول الله المتمثلة بحديث الثقلين أو وصيته ليلة وفاته برواية سليم بن قيس، موصوفة بالعصمة من الضلال لمن تسمك به، وهذا الوصف يجعل من المحال ثبوت صدق أيّ دعوة خارجة عن إطارهما، تزيد على ما فيهما من حجج كفرقة أحمد إسماعيل البصري أو تنقص كالواقفة[1] مثلاً!

١. الواقفة: مذهب من مذاهب الشيعة وقف في إمامة الإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام)، عن غيبة الطوسي ص ٢٣ بعنوان الكلام عن الواقفة .

وأمّا القضية الثانية التي تألف منها استدلاله العقلي على القاعدة وهي: [لو كان مدعي الوصية مبطلاً كاذباً لأستلزم إما كذب أو جهل أو عجز الله تعالى عن ذلك كله] فتذكرنا بذلك الملحد المستدل بالعدم قائلاً: ولو كان الله موجوداً وعالماً وقادراً لأماتني الآن أمامكم أو لأحيا هذه البعوضة الميتة بيدي!

ولو صحت قضية البصري فيمكن لمعتوه أن ينسج على منواله فيقول:

إنّ الله وصف القران بانّه: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1] وتعهد بحفظه قائلاً ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2].

مع أنّه خالف غير واحد هذا الوصف إما بادِّعاء وقوع التحريف اللفظي علاوة على المعنوي في القرآن كقول صاحب فيض الباري «والذي تحقَق عندي أن التحريفَ فيه لفظيٌّ أيضاً»[3] أو بصرف الآيات إلى غير وجهها كصراخ عكرمة منادياً في السوق: إنّ آية التطهير نزلت في نساء النبي خاصة[4]، فيلزم من هذا أن يكون الله تعالى: إما جاهلاً إن لم يكن يعلم بأقوال هؤلاء، أو كاذباً لأنّه وعد بحفظ كتابه أو عاجزاً إن كان يعلم ولا قدرة له على صرفهم عن ادعاءاتهم هذه، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً .

أقول رداً على هذه التخرصات: إنّ الله تعالى غير مسؤول عن الاستنتاجات الخاطئة وطرق الاستدلال المعوّجة بعد أن وهبنا العقل والقدرة على التعلم، وقد

---

١. [فصلت: ٤٢] .

٢. [الحجر: ٩] .

٣. فيض الباري على صحيح البخاري، (أمالي) محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ). تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية بداھبيل (جمع الأمالي وحررها ووضع حاشية البدر الساري إلى فيض الباري)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٤. جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري ٣١٠هـ) ج ٢٠ ص ٢٦٧، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة.



قيل: إذا نزل مؤمن وكافر إلى البحر فلا ينجو إلا من تعلم السباحة، فإنّ الله لا يُحابي الجهلاء !

كاشفية النص والمعجز عن حقانية المدعي:

نظراً لما قد يوجبه كلام أحمد إسماعيل من التباس وتشويش في هذا المجال وبمناسبة الحديث عن حكم العقل نقرر ما عليه الإمامية في المسألة انطلاقاً من حكم العقل بالقول:

إنّ تعيين حجة الله تعالى وطريق معرفته وثبوت حقانية الواسطة بين الخلق والخالق وصدق دعوى مدعي السفارة الإلهية؛ يتمُّ من خلال النصِّ عليه أو قيام المعجزة على يديه .

قال العلامة الحلي:

«قالت الإمامية: لا طريق إليها إلا النص بقول النبي أو الإمام المعلومة إقامته بالنص أو بخلق المعجز على يده»[1].

فما المقصود من النص ؟!

وجوابه بإختصار هو: كُلُّ ما يعيّن شخص الإمام بحيث يستحيل انطباقه على غيره، ويحصل هذا التعيين من قبل من ثبتت وساطته عن الله تعالى، ومثاله الأوضح لدى سائر المسلمين: حديث الغدير، فلم يكتف النبي بالقول في علي من كنت مولاه فعليٌّ مولاه وإنما أحضره ورفع يده وشخَّص ذاته ونصبه عَلَماً بين الناس، وهو ما يُعبر عنه في كتب الكلام بـ(النص الجلي) وفي متون الروايات بـ(الوصية الظاهرة)، وسيأتي التفصيل أكثر عن هذه الجزئية تحديداً في نقد المقدمة

١. الحلي ـ الألفين في إمامة أمير المؤمنين ص ٤٤، مركز الأبحاث العقائدية .



الرابعة، والوجه العقلي في اعتبار النص بالنحو المتقدم واضحٌ بعد الإلتفات إلى أننا بصدد التحقق من اثبات أعظم منصبٍ يُدَّعى على الإطلاق!

وفي فرض افتقاد هذا الشكل من النص أو صرنا بصدد اثبات حقانية الناص فإنّ سلسلة نص السابق على اللاحق تنقطع وتنتهي بالمعجزة «وإنما يكون الاعجاز دليلاً على صدق المدعي، لأن المعجز فيه خرق للنواميس الطبيعية، فلا يمكن أن يقع من أحدٍ إلا بعناية من الله تعالى، وإقدار منه، فلو كان مُدعي النبوة كاذباً في دعواه، كان إقداره على المعجز من قبل الله تعالى إغراء بالجهل وإشادة بالباطل، وذلك محال على الحكيم تعالى، فإذا ظهرت المعجزة على يده كانت دالة على صدقه، وكاشفة عن رضا الحق سبحانه بنبوته»[1] ومن هنا يمكن إطلاق النص على المعجز أيضاً غاية الأمر أنّه نصٌ تكوينيٌ، لا لفظيٌ قوليٌ كما هو حال الأول، وكلاهما يشتركان في الكشف عن رضا الله تعالى بنبوة أو إمامة مَن تحققا فيه، ولا مشاحة في الإصطلاح.

وفي كاشفية النص أو المعجزة عن صدق المدعي شرطٌ لا ينبغي إغفاله، مفقودٌ في دعوة البصري والشرط هو:

إمكان تصديق دعوته عقلاً ونقلاً، «أما إذا امتنع صدقه في دعواه بحكم العقل، أو بحكم النقل الثابت عن نبي، أو إمام معلوم العصمة، فلا يكون ذلك شاهداً على الصدق، ولا يسمى معجزاً في الإصطلاح وإن عجز البشر عن أمثاله:

مثال الأول: ما إذا إدَّعى أحدٌ أنه آله، فإن هذه الدعوى يستحيل أن تكون صادقة بحكم العقل، للبراهين الصحيحة الدالة على استحالة ذلك.

١. الخوئي ـ البيان في تفسير القرآن ص ٣٥، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.



ومثال الثاني: ما إذا إدَّعى أحدٌ النبوة بعد نبي الإسلام، فإن هذه الدعوى كاذبة قطعاً بحكم النقل المقطوع بثبوته الوارد عن نبي الأسلام(ﷺ)، وعن خلفائه المعصومين(عليهم السلام) بأن نبوته خاتمة النبوات، وإذا كانت الدعوى باطلة قطعاً، فماذا يفيد الشاهد إذا أقامه المدعي ؟ **ولا يجب على الله جل شأنه أن يُبطل ذلك بعد حكم العقل باستحالة دعواه، أو شهادة النقل ببطلانها**»[1] والكلام بعينه يجري في ادِّعاء الحجية والعصمة والإمامة زيادة على إمامة الأئمة الإثني عشر فإنّها دعوى كاذبة جزماً بمقتضى ما دلّ على حصر الإمامة فيهم (عليهم السلام) كما تقدم شطرٌ منها في المطلب الثاني من المبحث الأول .

هذا هو موجز الوجه العقلي عند الشيعة الإمامية لطريقية النصِّ والمعجز لمعرفة حجة الله وفلسفة وشرط دلالتهما على صدق مدعي الوساطة و السفارة الإلهية (الإمامة أو النبوة) .

مناقشة الدليل النقلي

استدل البصري على قوله: «**الوصية لا يدعيها إلا صاحبها**» بآية ورواية، لا توصلان إلى ما يرمي إليه ولا تثبتان ما يدعيه، تفصيل ذلك:

أ ـ **أمّا الآية** [ولو تقول علينا بعض الاقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين] فلا علاقة لها بما أراده لها، لأنّ مورد القاعدة هو في مرحلة ما قبل ثبوت حجية الحجة، بينما مجرى الآية وموردها هو في تقوّل من ثبتتْ نبوّته .

وببيان آخر: لو أخذنا النبي الخاتم (ﷺ) كمثال على ما نحن فيه باعتباره هو المقصود بالآية، فلا ينبغي الخلط بين مرحلتين في جانب نبوته:

١ ـ مرحلة إثبات أصل نبوته وحجيته من خلال جريان المعجزة على يده مثلاً .

---

١ . الخوئي ـ المصدر السابق ص ٣٣.



٢ـ مرحلة ما بعد ثبوت صدقه وحقانية دعوته تثبت وحيانية جميع النصوص الصادرة منه وهذا هو ما ترمي إليه الآية .

فبعد أن انهى النبي(ﷺ) المرحلة الأولى مع قومه بأن أثبتَ لهم نبوته شككوا في صدق بعض ما نقله عن ربه ومن أمثلة ما شككوا فيه مسألة النص على إمامة وولاية أمير المؤمنين «**فَأَنْزَلَ اللَّهُ بِذَلِكَ قُرْآناً، فَقَالَ: إِنَّ وَلَايَةَ عَلِيٍّ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا مُحَمَّدٌ بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنا مِنْهُ الْوَتِينَ**»[1].

ونظير هذا اللون من الإعتراض والتشكيك من بعض المنافقين ما نزل فيه قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[2] فلما بلَّغ رسول الله (ﷺ) غدير خم ما بلَّغ، وشاع ذلك في البلاد، أتى الحارث بن النعمان الفهري (أو جابر بن النضر بن الحارث بن كلدة العبدري) فقال:

يا محمد! أمرتنا من الله أن نشهد أن لا إلَه إلا الله وأنك رسول الله، وبالصلاة، والصوم، والحج، والزكاة، فقبلنا منك. ثم لم ترضَ بذلك، حتى رفعت بضبع ابن عمك ففضلته علينا وقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه! فهذا شيء منك أم من الله؟!

فقال رسول الله (ﷺ): والله الذي لا إلَه إلا هو، إنَّ هذا من الله.

فولى جابر يريد راحلته وهو يقول: اللهم إن كان ما يقول محمد حقاً فأمطر علينا حجارةً من السماء أو ائتنا بعذاب أليم! فما وصل إليها حتى رماه الله بحجر،

---

١ . المقطع جزء من رواية رواها الكليني عن أبي الحسن الماضي (الكاظم) في الكافي ج: ١ ص: ٤٣٣، ح ٩١ باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية .
ومن المضحك للثكلى أن يستشهد أحمد اسماعيل بها على فهمه للآية، وما عشت أراك الدهر عجباً !
٢ . [المعارج: ١] .

فسقط على هامته وخرج من دبره وقتله، وأنزل الله تعالى: سأل سائلٌ بعذابٍ واقع[1].

ب ـ **وأما رواية: [إنّ هذا الأمر لا يدعيه غير صاحبه إلا تبر الله عمره]** فاستدلال البصري بها على أصله المزبور مرهونٌ بتمامية أمور ثلاثة:

١ـ أنّها بلفظ «تبر الله» وتفسير التبر بالإهلاك الفوري والمباشر .

٢ـ المراد من كلمة «الأمر» فيها هو النص التشخيصي والوصية .

٣ـ دلالة الخبر على استحالة وامتناع الإدعاء .

وثلاثتها غير تامة وفيما يلي البيان:

اولاً: جاءت هذه الرواية وبنفس السند في كتاب **(ثواب الاعمال وعقاب الأعمال)** للشيخ الصدوق بلفظ «**بتر الله**»[2] بل وحتى في بعض نسخ الكافي (المصدر الذي نقل البصري الرواية منه) المعتمدة كنسخة المجلسي ونسخة المازندراني في شرحيهما على الكافي، فورد الحديث فيهما أيضاً بلفظة «**بتر**»[3]، وعلى وزان هذا الحديث ما روي أنّ: **من سد طريقاً بتر الله عمره**[4].

---

١. راجع: موسوعة العلامة الأميني: (الغدير في الكتاب والسنة والأدب) ج ١ ص ٢٣٩، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان .

٢. الصدوق ـ ثواب الأعمال وعقاب الأعمال ص ٢١٤، دار الشريف الرضي للنشر – قم.

٣. راجع : نسخة المجلسي في مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج ٤، ص: ١٩٤إذ قال فيه ما لفظه: ﴿ إلا بتر الله عمره﴾كنصر أي قطع، كما قطع عمر محمد و إبراهيم و أضرابهما، ونسخة المازندراني في شرح أصول الكافي ج ٦ ص ٣٤٦، طبع: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت– لبنان، تحقيق: السيد علي عاشور، ونسخة الكافي بطبعة دار الكتب الإسلامية طهران، الطبعة: الرابعة، سنة النشر: ١٣٦٥ .

٤.من لا يحضره الفقيه: ج١: ص٢٦: ح٤٦، مؤسسة النشر الاسلامي.

والمراد من بتر الله عمره أي قطع الله عمره بانقاصه، كما أنّ الصدقة وصلة الإرحام مثلاً من موجبات بركة العمر والزيادة فيه .

والتبار في اللغة يعني الهلاك والدمار، وقد فسر في بعض الروايات بالخسار، فعن الباقر (عليه السلام) في قوله تعالى:﴿وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا﴾التبار: الخسار[1].

هذا، وإنّ من مناشئ عدم ظهور ذلك البتر أو التبر أحياناً في المدعي الكاذب هو أنّ العلم بمدة الأعمار عند الله تعالى علاوة على البداء.

ثانياً: إنّ استدلال البصري بهذا الحديث على قضيته متوقف على حمل المقصود بكلمة «الأمر» على الوصية أو النص التشخيصي، لا على ادعاء المنصب، وهو مخالف لظاهر الحديث، فإنّ المراد من جملة: (**إنّ هذا الامر...**) هو أمر الإمامة والخلافة كما هو واضح لكل من تتبع استعمالاته في أخبارهم (عليهم السلام).

ثالثاً: إنّ الحديث يُثبت إمكان إدِّعاء المبطل غاية الأمر إنّ الله تعالى يتبر عمره بعد الإدعاء وهذا يناقض قول أحمد البصري مراراً وكراراً وبصيغ مختلفة من أنّ الإدعاء مستحيل خُذ على سبيل المثال لا الحصر قوله: (ووصف الرسول له بأنه عاصم من الضلال أبداً يجعل **من المحال أن يدعيه مبطل**، ومن يقول إنّ ادعاءه من المبطلين ممكن فهو يتهم الله سبحانه بالعجز ...وقوله أيضاً: فأهل الباطل مصروفون عن ادعائه، **فالأمر ممتنع**)[2].

وقد التفتَ البصري إلى هذا التهافت فحاول دفعه بعد ذلك قائلاً: المبطل مصروف عن إدعاء الوصية الإلهية الموصوفة بأنها تعصم من تمسك بها من الضلال، أو **أنّ ادعاءه لها مقرون بهلاكه قبل أن يظهر هذا الادعاء للناس...**[3].

١. الحويزي- تفسير نور الثقلين ج ٥ ص ٤٢٩.

٢. كتاب: الوصية المقدسة ص١٨ و ١٩.

٣. نفس المصدر: ص٢١ .



بيد أنّه حَفِظ شيئاً وغابت عنه أشياء، فإنّ الإدعاء لا يكون الإ مع إظهار المدعى للغير وإلا فكيف يقال له ادعى الإمامة والنص والوصية؟! بل من أين سنعرف أنّه ادعى ذلك وأهلكه الله تعالى عقيب دعوته مباشرة بسبب ادعائه، كما يقرر أحمد البصري؟!

مناقشة الاستدلال بالواقع:

لقد قلنا سابقاً إنّ عقيدة ودعوة أحمد اسماعيل قِوامها ودليلها وبناؤها على «الإدعاء»، ونضيف هنا معْلماً آخر هو الاستدلال بالعدم، فمن عدم العلم بوجود شخص ادعى الوصية زوراً استنتج قاعدته الكلية (كل من ادعى الوصية فهو محق) !!

وإذن: لو أراد إثبات هذا المرتكز بشكل منطقي وصحيح فعليه هو أن يقيم الشواهد بذكر أشخاص أدعوا ذلك وأهلكهم الله عقيب ذلك مباشرة بسبب إدعائهم الوصية أو النص التشخيصي!

هذا مع أنّ أدعياء المهدوية على مرِّ التأريخ ما أدعوها لولا وجود نص من قبل النبي(ﷺ) على شخص من ذريته يظهر في آخر الزمان وأنّه يواطئ اسمه اسم النبي محمد (ﷺ) فهم مُدَّعُون للنص أوالوصية بالملازمة، نعم قد لا يذكرون نصاً بعينه لوضوح القضية !

يقول أبو العباس أحمد التواني بعد أن التقى بأحد مدعي المهدوية (وهو أحمد بن عبد الله السلجماسي المعروف بابن مَحَلّي):

«وجدته يُشِير إِلَى نَفسه **بِأَنَّهُ الْمهْدي الْمَعْلُوم** المبشر به **فِي صَحِيح الْأَحَادِيث** فتركته وَرَاء ونبذته بالعراء»[1].

ومما يُبطل الواقع المدعى صراحة بل ينسف قاعدته من رأس وهو ما رواه الصدوق بسنده عن عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

---

١. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ٦ / ٢٨ ل، تأليف: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي (المتوفى: ١٣١٥هـ)، الناشر: دار الكتاب – الدار البيضاء .



«إنّ يوسف بن يعقوب (صلوات الله عليهما) **حين حضرته الوفاة** جمع آل يعقوب وهم ثمانون رجلاً فقال إنّ هؤلاء القبط سيظهرون عليكم ويسومونكم سوء العذاب وإنما ينجيكم الله من أيديهم برجل من ولد لاوي بن يعقوب **اسمه موسى بن عمران** (عليه السلام) غلام طوال جعد آدم، فجعل الرجل من بني إسرائيل يسمي ابنه عمران ويسمي عمران إبنه موسى فذكر أبان بن عثمان عن أبي الحسين عن أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: **ما خرج موسى حتى خرج قبله خمسون كذاباً من بني إسرائيل كلهم يدعي أنه موسى بن عمران...**»[1]!

١ .الصدوق- كمال الدين وتمام النعمة ج ١ص ١٤٧، دار الكتب الإسلامية - قم .

الجواب عن حديث الرضا مع الجاثليق :

وفي سياق نقد المقدمة الثالثة بقي أن نجيب عما أفاده من أنّ الإمام الرضا(عليه السلام) أحتجّ بهذا الواقع على الجاثليق .

وبغية بيان حقيقة الحال سنضطر أولاً لسرد نص الحوار الذي دار بين الرضا وبين الجاثليق ورأس الجالوت وغيرهما.

نص الحديث:

روى هذا الحديث الراوندي (٥٧٣هـ) في الخرائج والجرائح، قائلاً:

«روي **عن محمد بن الفضل الهاشمي** قال: لما توفي الإمام موسى بن جعفر(عليه السلام) أتيت المدينة فدخلت على الرضا (عليه السلام) فسلمت عليه بالأمر وأوصلت إليه ما كان معي وقلت إني صائر إلى البصرة وعرفت كثرة خلاف الناس وقد نعي إليهم موسى (عليه السلام) وما أشك أنهم سيسألوني عن براهين الإمام فلو أريتني شيئا من ذلك فقال الرضا (عليه السلام):

لم يخف عليّ هذا فأبلغ أوليائنا بالبصرة وغيرها أنّي قادمٌ عليهم ولا قوة إلا بالله.

ثمّ أخرَجَ إليّ جميع ما كان للنبي (صلى الله عليه وآله) عند الأئمة من بردته وقضيبه وسلاحه وغير ذلك فقلت ومتى تقدم عليهم ؟ قال: بعد ثلاثة أيام من وصولك ودخولك البصرة .

فلما قدمتها سألوني عن الحال فقلت لهم إني أتيت موسى بن جعفر (عليه السلام) قبل وفاته بيوم واحد فقال: **إني ميت لا محالة فإذا واريتني في لحدي فلا تقيمن وتوجه إلى المدينة بودائعي هذه وأوصلها إلى ابني علي بن موسى فهو وصيي وصاحب الأمر بعدي**، ففعلت ما أمرني به وأوصلت الودائع إليه وهو يوافيكم إلى ثلاثة أيام



من يومي هذا فاسألوه عما شئتم، فابتدر للكلام **عمرو بن هذاب** من القوم ـ وكان ناصبياً ينحو نحو التزيد والاعتزال ـ فقال:

يا محمد إنّ الحسن بن محمد رجلٌ من أفاضل أهل هذا البيت في ورعه وزهده وعلمه وسنه وليس هو كشاب مثل علي بن موسى ولعله لو سئل عن شيء من معضلات الأحكام لحار في ذلك ! فقال الحسن بن محمد وكان حاضراً في المجلس: لا تقل يا عمرو ذلك فإنّ علياً على ما وصف من الفضل وهذا محمد بن الفضل يقول إنه يقدم إلى ثلاثة أيام فكفاك به دليلاً وتفرقوا، فلما كان في اليوم الثالث من دخولي البصرة إذا الرضا (عليه السلام) قد وافى فقصد منزل الحسن بن محمد وأخلى له داره وقام بين يديه يتصرف بين أمره ونهيه، فقال: يا حسن بن محمد أحضر جميع القوم الذين حضروا عند محمد بن الفضل وغيرهم من شيعتنا وأحضر جاثليق النصارى ورأس الجالوت ومر القوم أن يسألوا عما بدا لهم، **فجمعهم كلهم** والزيدية والمعتزلة وهم لا يعلمون لما يدعوهم الحسن بن محمد، فلما تكاملوا ثنى للرضا (عليه السلام) وسادة فجلس عليها ثم قال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، هل تدرون لم بدأتكم بالسلام ؟

فقالوا: لا، قال: لتطمئن أنفسكم، قالوا: ومن أنت يرحمك الله ؟

قال: أنا علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وابن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صليت اليوم الفجر في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) مع والي المدينة وأقرأني بعد أن صلينا: كتاب صاحبه إليه واستشارني في كثير من أموره فأشرت عليه بما فيه الحظ له ووعدته أن يصير إلي بالعشي بعد العصر من هذا اليوم ليكتب عندي جواب كتاب صاحبه وأنا وافٍ له بما وعدته به ولا حول ولا قوة إلا بالله .

فقال الجماعة: يا ابن رسول الله ما نريد مع هذا الدليل برهاناً أكبر منه وإنك عندنا الصادق القول وقاموا لينصرفوا.



فقال لهم الرضا (عليه السلام): لا تفرقوا فإني إنما جمعتكم لتسألوني عما شئتم من **آثار النبوة وعلامات الإمامة** التي لا تجدونها إلا عندنا أهل البيت فهلموا مسائلكم، فابتدر عمرو بن هذاب فقال:

إنّ محمد بن الفضل الهاشمي ذكر عنك أشياء لا تقبلها القلوب فقال الرضا(عليه السلام):

وما تلك ؟ قال: **أخبرنا عنك أنك تعرف كل ما أنزله الله وأنك تعرف كل لسان ولغة،** فقال الرضا (عليه السلام): **صدق محمد بن الفضل، فأنا أخبرته بذلك،** فهلموا فاسألوا، قال فإنّا نختبرك قبل كل شيء بالألسن واللغات وهذا رومي وهذا هندي وهذا فارسي وهذا تركي فأحضرناهم، فقال (عليه السلام): فليتكلموا بما أحبوا أجب كل واحد منهم بلسانه إن شاء الله. فسأل كل واحد منهم مسألة بلسانه ولغته فأجابهم عما سألوا بألسنتهم ولغاتهم، فتحير الناس وتعجبوا وأقرّوا جميعا بأنه أفصح منهم بلغاتهم .

ثم نظر الرضا (عليه السلام) إلى ابن هذاب فقال: إنْ أنا أخبرتك أنك ستبتلى في هذه الأيام بدم ذي رحم لك أكنت مصدقا لي ؟ قال: لا، فإنّ الغيب لا يعلمه إلا الله تعالى . قال: (عليه السلام) أوليس الله يقول: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ**﴾[1] فرسول الله عند الله مرتضى ونحن ورثة ذلك الرسول الذي أطلعه الله على ما شاء من غيبه فعلمنا ما كان وما يكون إلى يوم القيامة وإنّ الذي أخبرتك به يا ابن هذاب لكائن إلى خمسة أيام فإن لم يصح ما قلت لك في هذه المدة فإني كذاب مفتر وإن صح فتعلم أنك الراد على الله وعلى رسوله، ولك دلالة أخرى: أما إنّك ستصاب ببصرك وتصير مكفوفاً فلا تبصر سهلاً ولا جبلاً وهذا كائن بعد أيام، ولك عندي دلالة أخرى: إنك ستحلف يميناً كاذبة فتضرب بالبرص .

---

١. [الجن: ٢٦].



قال: محمد بن الفضل فوالله لقد نزل ذلك كله بابن هذاب فقيل له: أصدق الرضا أم كذب ؟!

قال: **لقد علمت في الوقت الذي أخبرني به أنه كائن ولكني كنت أتجلد !!**

ثمّ إنّ الرضا (عليه السلام) التفت إلى الجاثليق فقال هل دلّ الإنجيل على نبوة محمد ؟

قال: لو دلّ الإنجيل على ذلك ما جحدناه فقال (عليه السلام): أخبرني عن السكتة التي لكم في السفر الثالث، فقال الجاثليق: إسم من أسماء الله تعالى، لا يجوز لنا أن نظهره .

قال الرضا (عليه السلام): فإن قررتك أنّه اسم محمد وذكره وأقرّ عيسى به وأنّه بشّر بني إسرائيل بمحمد لتقر به ولا تنكره ! قال: الجاثليق إن فعلت أقررتُ فإنّي لا أرد الإنجيل ولا أجحد. قال الرضا (عليه السلام): فخذ على السفر الثالث الذي فيه ذكر محمد وبشارة عيسى بمحمد .

قال الجاثليق: هات، فأقبل الرضا (عليه السلام) **يتلو ذلك السفر من الإنجيل حتى بلغ ذكر محمد** فقال يا جاثليق: **مَن هذا الموصوف؟** قال الجاثليق: صفه، قال: لا أصفه إلا بما وصفه الله: هو صاحب الناقة، والعصا، والكساء، النَّبيَّ الْأُمِّيَّ الَّذي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ في التَّوْراة وَالْإِنْجيل، يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوف وَيَنْهاهُمْ عَن الْمُنْكَر، وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبات وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلالَ الَّتي كانَتْ عَلَيْهِمْ يهدي إلى الطريق الأقصد والمنهاج الأعدل والصراط الأقوم .

سألتك يا جاثليق بحق عيسى روح الله وكلمته: **هل تجدون هذه الصفة في الإنجيل لهذا النبي** فأطرق الجاثليق ملياً وعلم أنه إن جحد الإنجيل كفر، فقال: نعم هذه الصفة من الإنجيل وقد ذكر عيسى في الإنجيل هذا النبي، ولم يصح عند النصارى أنّه صاحبكم .

فقال الرضا (عليه السلام): أما إذا لم تكفر بجحود الإنجيل وأقررت بما فيه من صفة محمد فخذ عليّ في السفر الثاني فإنّي أوجدك ذكره وذكر وصيه وذكر ابنته فاطمة وذكر الحسن والحسين فلما سمع الجاثليق ورأس الجالوت ذلك علما أنّ الرضا (عليه السلام) عالم بالتوراة والإنجيل فقالا: والله قد أتى بما لا يمكننا رده ولا دفعه إلا بجحود التوراة والإنجيل والزبور ولقد بشر به موسى وعيسى جميعا، **ولكن لم يتقرر عندنا بالصحة أنّه محمد هذا فأما اسمه فمحمد فلا يجوز لنا أن نقر لكم بنبوته ونحن شاكون أنه محمدكم أو غيره** .

فقال الرضا (عليه السلام): **احتججتم بالشك،** فهل بعث الله قبل أو بعد من ولد آدم إلى يومنا هذا نبياً اسمه محمد أو تجدونه في شيء من الكتب الذي أنزلها الله على جميع الأنبياء غير محمد ؟!

فأحجموا عن جوابه وقالوا: لا يجوز لنا أن نقر لك بأنّ محمداً هو محمدكم لأنّا إن أقررنا لك **بمحمد ووصيه وابنته وابنيها على ما ذكرتم أدخلتمونا في الإسلام كُرها** .

فقال الرضا (عليه السلام): أنت يا جاثليق آمن في ذمة الله وذمة رسوله إنّه لا يبدؤك منا شيء تكره مما تخافه وتحذره، قال: أما إذ قد آمنتني فإن هذا النبي الذي اسمه محمد وهذا الوصي الذي اسمه علي وهذه البنت التي اسمها فاطمة وهذان السبطان اللذان اسمهما الحسن والحسين في التوراة والإنجيل والزبور .

قال الرضا (عليه السلام): فهذا الذي ذكرته في التوراة والإنجيل والزبور من اسم هذا النبي وهذا الوصي وهذه البنت وهذين السبطين صدق وعدل أم كذب وزور؟!

قال: بل صدق وعدل ما قال إلا الحق، فلما أخذ الرضا (عليه السلام) إقرار الجاثليق بذلك قال لرأس الجالوت: فاسمع الآن يا رأس الجالوت السفر الفلاني من زبور داود، قال: هات بارك الله عليك وعلى من ولدك .

فتلا الرضا (عليه السلام) السفر الأول من الزبور حتى انتهى إلى ذكر محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين فقال: سألتك يا رأس الجالوت بحق الله هذا في زبور داود ولك من الأمان والذمة والعهد ما قد أعطيته الجاثليق، فقال رأس الجالوت: **نعم هذا بعينه في الزبور بأسمائهم** قال الرضا (عليه السلام): بحق العشر الآيات التي أنزلها الله على موسى بن عمران في التوراة هل تجد صفة محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين في التوراة منسوبين إلى العدل والفضل ؟

قال: نعم، ومن جحدها كافر بربه وأنبيائه، قال له الرضا (عليه السلام): فخذ الآن في سفر كذا من التوراة فأقبل الرضا (عليه السلام) يتلو التوراة ورأس الجالوت يتعجب من تلاوته وبيانه وفصاحته ولسانه حتى إذا بلغ ذكر محمد قال رأس الجالوت: نعم، هذا أحماد وإليا وبنت أحماد وشبر وشبير وتفسيره بالعربية محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين.

فتلا الرضا (عليه السلام) إلى تمامه فقال رأس الجالوت لما فرغ من تلاوته: **والله يا ابن محمد لولا الرئاسة التي حصلت لي على جميع اليهود لآمنت بأحمد واتبعت أمرك، فوالله الذي أنزل التوراة على موسى والزبور على داود ما رأيت أقرأ للتوراة والإنجيل والزبور منك ولا رأيت أحسن تفسيرا وفصاحة لهذه الكتب منك** ...»[1].

١. الراوندي – الخرائج والجرائح ج: ١ ص: ٣٤١، مؤسسة الإمام المهدي–قم، الطبعة: الأولى ١٤٠٩ هـ.

ورواه أيضاً بنفس اللفظ تقريبا ابن حمزة الطوسي (من أعلام القرن السادس) في: الثاقب في المناقب ص ١٨٧، مؤسسة انصاريان للطباعة والنشر شارع شهدا - قم – ايران .



شاهد البصري من الحديث:

هذا هو نص الحديث، وموضع استدلال البصري منه هو جواب الإمام الرضا(عليه السلام) على اعتراض الجاثليق ورأس الجالوت المرتبط بتعيين وتشخيص مصداق اسم محمد، فقالا: «**لم يتقرر عندنا بالصحة أنّه محمد هذا فأما اسمه فمحمد فلا يجوز لنا أن نقر لكم بنبوته ونحن شاكون أنه محمدكم أو غيره**».

فأجابهم الإمام الرضا (عليه السلام): «**احتججتم بالشك، فهل بعث الله قبل أو بعد من ولد آدم إلى يومنا هذا نبياً اسمه محمد أو تجدونه في شيء من الكتب الذي أنزلها الله على جميع الأنبياء غير محمد**»؟!

فيستنبط أحمد اسماعيل من جواب الإمام أنّ من يدعي الوصية أو النص التشخيصي فهو صاحبه جزماً، ذلك أنّه ردَّ عليهما بعدم ادعاء أحد للوصية في رسول الله غيره، ما يعني أنّ الله صرف الناس وحفظها لصاحبها (الرسول) حتى ادعاها، ومثل هذا يقال في دعوة أحمد اسماعيل، فادعى الإمامة والحجية وجاء بالوصية (رواية الطوسي) فهو صاحبها.

تعليقات على الحديث وأجوبة عن الاستدلال به:

نقل الحديث المتقدم البحراني في مدينة المعاجز، والمجلسي في البحار والعاملي في إثبات الهداة وغيرهم أيضاً، ويرجعه الجميع للراوندي أو لابن حمزة الطوسي وكلاهما يرويانه مرسلاً ومن غير اسناد كما لاحظتَ، لكنّ البصري يحاجج بها الشيعة وعلمائهم في الوقت الذي يردّ على اعتقادهم بمضمون رواية السمري بالقول: «**عندهم لو كانت صحيحة السند لا تفيد الاعتقاد دون أن يعضدها ما يوصل إلى اليقين بصدورها**»[1]!

وليكن واضحاً أنّنا لسنا بصدد رفض الحديث بل لا نحتاج لذلك كما سيتضح، وإنّما الهدف من إثارة هذا الجانب هو بيان حالة التخبط والازدواجية في الاحتجاج التي تعيشها هذه الدعوة !

وعلى أيٍّ حالٍ فالمهم هنا هو التعليق على الخبر وما جاء فيه عموماً، والرد على توظيف البصري له خصوصاً، ويتمُّ هذا عِبر النقاط أدناه:

أولاً: الحديث يعصف بدعوة البصري .

فقد تضمن الحديث المتقدم جملة من «براهين الإمام» المفقودة في شخص البصري، وبعد سرد نصه لا نحتاج هنا سوى أن نشير إلى عناوينها:

١ـ أن يكون عند الإمام جميع ما كان للنبي من بردة وسلاح وهلمّ جرا.

٢ـ إخباره عن الغيب .

٣ـ معرفته بكل لسان ولغة واختباره بذلك !

---

١ . قال ذلك في معرض رده على رواية السمري، في كتاب: مع العبد الصالح ص ٨٢.



ووردت هذه الثلاثة بوصفها علامات يُعرف بها الإمام في أخبار كثيرة جداً منها هذا الخبر وسيأتيك بُعيد هذا خبر آخر تضمنها ، وإنما عمدنا إلى اثارتها هنا من حيث أنّها جائت في خبرٍ أراد البصري أن يكون له في جانب، فأنقلب عليه من جانب آخر!

ثانياً: قياس مع الفارق.

إنما صح احتجاج الإمام الرضا(عليه السلام) بنص عيسى في الإنجيل على نبوة النبي في تشخيص المصداق «محمد» بالاستناد إلى عدم وجود نبي اسمه محمد غيره، بعد أن توفر في النبي الأكرم شرط دلالة النص على صدق المدعي (إمكان صدق الدعوى) وعدم امتناع دعوته عقلاً أو نقلاً بالنسبة لأهل الكتاب، وهو الشرط الذي سبق أن أشرنا إلى فقدانه في دعوة ابن اسماعيل، أضف إليه أنّها جائت قبل وقتها ومرتبتها التي رُتبت بحسب نفس الخبر الذي يحتج به أحمد اسماعيل أعني أنّها جاءت قبل حضور الوفاة الإمام المهدي!

ولا يخفى أنّ حوار الإمام مع أهل الكتاب دار حول حجية دعوة النبي«محمد» بالنص بعد أن اقترنت دعوته بقيام المعاجز، ولم تُذكر المعاجز فيه صريحاً لوضوحها، سيما وأنّ من معاجزه الحاضرة والخالدة «القرآن».

والنص على النبي الأعظم جاء في «**التوراة والانجيل**» ووزانهما بالنسبة لأهل الكتاب وزان القران والسنة المقطوعة الصدور للمسلمين، ومن ثم فلا يسعهم رده وانكاره لذا قال للجاثليق: «إن انكرت الانجيل فقد كفرت ...» في حين يحتج البصري على الشيعة بنص لم يروه غير الطوسي !

والخلاصة: في دعوة النبي وُجد المقتضي لحقانيتها وتوفر شرط تصديقها وانتفاء المانع وهذا بخلاف دعوة البصري فلا مقتضي من نص أو معجز ولا شرط ولا انتفاء مانع !



ثالثاً: النص الذي تلاه الإمام من الإنجيل والتوراة يعيّن ذات النبي ويأبى الإنطباق على غير شخصه لاشتماله على أوصاف ومشخصات لا وجود لها الا فيه، فتلا الإمام صفاته من الإنجيل التي اعترف بها وبتحققها في النبي وكذا عيّن لهم وصيّه (أمير المؤمنين) وابنته وابنيه الحسن والحسين (عليهم السلام) «**وأقررت بما فيه من صفة محمد فخذ عليّ في السفر الثاني فإنّي أوجدك ذكره وذكر وصيه وذكر ابنته فاطمة وذكر الحسن والحسين**» ولا يخفى تحققها في النبي فعلاً وقت احتجاج الإمام الرضا على أهل الكتاب !

وقوله: «**احتجحتم بالشك فهل بعث الله قبل أو بعد من ولد آدم إلى يومنا هذا نبياً اسمه محمد أو تجدونه في شيء من الكتب الذي أنزلها الله على جميع الأنبياء غير محمد**»؟! ليس استدلالاً يُراد منه اثبات نبوة الخاتم للخصم، وإنما هو ردٌّ على قولهم: **ونحن شاكون أنه محمدكم أو غيره** وبيان انطباقه القهري على شخص النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) .

نقد المقدمة الرابعة: [ثبوت إمامته للنص عليه في الرواية]

انطلاقاً من بديهية: الحكم على شيء فرع تصوره، فإنّ أول سؤال يرد على البال هو: ماهو المراد من النص الذي تثبت الإمامة به بعد النبي الخاتم(ﷺ) ؟!

المقصود من ذلك هو تنصيب الإمام السابق للاحق عَلَماً بين الناس بوصية ظاهرة ونص جلي صريح في الإمامة، بنحو تتحدد ذات الإمام المنصوص عليه خارجاً ويتضح مصداقه عيناً ولا يُكتفى بذكر اسم المنصوص عليه وحسب .

وثَمَة طرق ووسائل لتحقيق ذلك، كإحضاره أمام الملأ والنص عليه بالإمامة وهو ما حدث فعلاً لأول الأئمة أمير المؤمنين حين أوصى به النبي أمام الناس في واقعة الغدير المشهورة أو أن ينص على أنّ ابنه فلان هو الإمام بعده مع أنّه لا ولد له غيره كما في الإمام المهدي حين نص عليه الإمام العسكري مثلاً أو ينادي مناد من السماء فلان بن فلان هو الإمام باسمه ، أو غيرها من الطرق .

وعلى أيّ حال فالضابط في النص على الإمام هو تعيينه وتحديده بنحو لا يبقى للإبهام والتعمية مجال، وبتعبير منطقي: يغدو مفهوم النص جزئياً حقيقياً يمتنع انطباقه على كثيرين ويأبى وقوع الشِركة فيه، وهذه القضية المهمة كرّستها الأخبار وتناولها علماء الشيعة قديماً.

قال النوبختي (من أعلام القرن الثالث) في معرض تقريره لعقيدة الشيعة الإمامية :

«وأنّ النبي (ﷺ) نصّ عليه وأشار إليه باسمه ونسبه **وعيّنه وقلد الأمة إمامته ونصبه لهم علماً**»[1].

وأشمل منه قول المفيد: «واتفقت الإمامية على أن الإمامة لا تثبت مع عدم المعجز لصاحبها إلا بالنص على عينه»[2].

ولا أحسب أننا بحاجة أن نُقِيم عليها برهان لو أنصفها العقل والوجدان فإنّ في خلافها الإضلال والإغراء بالجهل ونقض الغرض مما يتنزه عنه الحكيم الرحمن، وتشهد لهذا المعنى روايات كثيرة وبتعابير وبيانات عديدة كأن تكون النص أو الوصية ظاهرة ومعروفة مشهورة أو نصب الإمام علماً للناس، والتعريف باسمه وعينه، ومن الأمثلة ما رواه الصدوق باسناده عن أبي الجارود قال:

سالت أبا جعفر الباقر (عليه السلام): بِمَ يُعرف الإمام ؟ قال: بخصال: **أولها نصّ من الله تبارك وتعالى عليه، ونصبه علماً للناس حتى يكون عليهم حجة، لأنّ رسول الله (ﷺ) نصّب علياَ وعرّفه الناس باسمه وعيّنه وكذلك الأئمة(عليهم السلام) ينصّب الأول الثاني**، وأن يُسأل فيجيب وأن يسكت عنه فيبتدئ ، **ويخبر الناس بما يكون في غد، ويكلم الناس بكل لسان ولغة**[3].

هذا ما عند الشيعة، وأما البصري فاكتفى بمصطلح «**النص التشخيصي**» الذي لم يرد إلا على لسانه ولسان أتباعه، ولا أصل له لا في النصوص الشرعية ولا في العلوم المرتبطة بما نحن فيه كالعقائد والكلام ولا يُعلم مقصوده منه على وجه التحديد، فهل هو مرادف لـ «الوصية الظاهرة» كما عبرت الأخبار أو لـ «النص الجلي» كما في علم الكلام ؟!

١. النوبختي – فرق الشيعة ص ١٩، المطبعة الحيدرية – النجف، صححه وعلق عليه: السيد محمد صادق آل بحر العلوم .

٢. أوائل المقالات: ٤٠ .

٣. معاني الأخبار: ص١٠٢.



فإن كان هذا هو المقصود فإنّ هذا هو الجزئي الحقيقي بشحمه ولحمه، الذي يأبى الإنطباق على غير مصداقه فلا يتصور ادعاء غير صاحبه أساساً، والقضية هنا أشبه بما لو ادعى أحد الناس أنّه هو المفكر الشيعي الشهير: محمد باقر الصدر مثلاً !!

ومن ثمّ فهذا ما يفسر لك عدم ادعاء المبطلين لوصايا الأنبياء والأوصياء الظاهرة وللنص الجلي على من يأتي بعدهم فإنّها قضية خاسرة ومفضوحة عند عموم الناس، وهم يبحثون عن مستندات يمكن أن تنطلي على العامة!

وأما اذا كان يعني بالنص التشخيصي مجرد ذكر الاسم «أحمد»، فلا شك في أنّه ليس تشخيصاً بمعنى التشخيص، ذلك أنّ اسماء الأعلام كـ(أحمد وعلي و... الخ) من الألفاظ المشتركة كما هو معلوم، وعليه: فما وقع في رواية الطوسي ليس تشخيصاً والتشخيص لم يقع!

وإلزاماً: لو كان مجرد الاسم يعد تشخيصاً لكان النص المشتمل على اسمين مطابقين لاسم المدعي واسم أبيه نصاً تشخيصياً بالأولوية، مع أنّه حدث ان ادعاه مبطلون!

خذ قول القاضي النعمان المغربي (الذي تكثر هذه الفرقة النقل عن كتبه) مثلاً:

قام محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام يدعو سراً إلى نفسه، ويخلو بالواحد بعد الواحد في ذلك، ويدعي الإمامة، وزعم أنه المهدي الذي بشر به رسول (صلى الله عليه وآله) وكان أبوه قد ادعي ذلك له لمّا ولد وقال: قد جاء عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: المهدي من ولدي ويواطي اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي **وهو ابني هذا**، وبشر به، وهنئ به[1]!.

١. شرح الأخبار للقاضي النعمان المغربي ج ٣ ص ٣٢٢، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ بقم.



وأمّا قياس ما جاء به البصري على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾[1] فباطلٌ، ذلك أنّ نبوة الخاتم لم تستند إلى مجرد ورود اسم أحمد في بشارة عيسى بنبينا فحسب، بل بالمعاجز التي عبّرت الآية عنها بـ البينات، والقرينة الدالة على أنّ المقصود بالبينات هو المعاجز هي: «قالوا هذا سحر مبين» وعليه: فقول عيسى: (مبشراً برسول يأتي من بعدي أسمه أحمد) لا يندرج ضمن النص الذي تثبت به حجية النبي الأعظم، بل هو تبشير من عيسى بنبينا (صلى الله عليهما وعلى آلهما).

ولب القول في نقد المقدمة الأخيرة:

إنّ أحمد اسماعيل يزعم أنّه هو المقصود بالإسم الوارد في خبر الطوسي (أحمد) ولا شيء يدلّ على صحة ادعائه هذا سوى ادعائه، هذه هي خلاصة الحقيقة بلا لفٍّ ودوران !

١. [الصف: ٦].



الخاتمة

إنّ الإستفادة من النصوص الشرعية الروائية والبناء عليها مرهون بشرائط عديدة أهمها اثبات صدورها عن المعصوم وتحقيق جهة صدورها وتمامية دلالتها مع عدم وجود المعارض لها هذا في الفقه والفروع فكيف وما نحن فيه عقائد لا تثبت بخبرٍ واحدٍ اصلاً ؟!

ومع ذا تكفل المبحث الأول من هذا الكتاب بيان انتفاء الجهات الثلاث عن خبر كتاب الغيبة الذي اعتمده البصري في ترويج دعوته، فتناول المبحث أنّ الخبر واحد لم يروه سوى الطوسي فقط وفقط ولا يرقى حتى لئن يكون من أخبار الأحاد ومخالف للضوابط الواردة عن اهل البيت في قبول الحديث، وسلّط الضوء على متنه وبعض فقراته وكان منها ما لا يتسق مع زعم البصري مثل عبارة: ثم يكون من بعد الإمام المهدي أو من بعد الأئمة الإثني عشر وعبارة: إذا حضرت الإمام المهدي الوفاة فليسلمها ...

كما واثبت معارضته لما تواتر عن أهل البيت(عليهم السلام) من حصر حجج الله وخلفائه في اثني عشر وأنّ ثاني عشرهم هو آخرهم، علاوة على معارضة توقيع السمري له .

كل هذا بناءً على فهم البصري من الحديث وإلا فقدّم المبحث فهماً آخر ينسجم مع سائر ما ورد عن أهل البيت تلخص هذا الفهم في أنّ المهديين الإثني عشر هم الأئمة الأثنا عشر في الرجعة .

وأمّا ثاني مباحث هذا الكتاب فيمكن إيجاز هدفه في أنّه عصف بجميع المرتكزات التي بنى البصري دليله عليها، بالرغم من أنّ عدم تمامية مقدمة واحدة في أيّ دليل كافٍ للحكم على نتيجته بالبطلان!

وبعد بيان وهن هذه الدعوة بنقد أهمّ دليل قامت عليه وخلوها عن سائر ما جاء به الأنبياء والأوصياء من براهين كالإخبار عن الغيب أو إقامة المعجزات المشهودة وغيرها مما لا يبقى معه شك عند الخلق في صدق حجج الله تعالى وحقانيتهم، كيف يريد أحمد اسماعيل من الناس التصديق بدعوته وقد قيل: من قبل دعوى المدّعي بلا بيِّنة وبرهان، فقد خرج عن الفطرة الانسانية ؟!

ختام الكتاب مسكٌ من روايات العترة:

يروي الصدوق بسنده أنّ أبا عبد الله المفضل بن عمر الجعفي سمع الإمام الصادق (عليه السلام) يقول: لترفعن اثنتا عشرة راية مشتبهة لا يدرى أيّ من أيّ، قال، فبكيت فقال لي: ما يبكيك يا أبا عبد الله ؟! فقلت: وكيف لا أبكي وأنت تقول ترفع اثنتا عشرة راية مشتبهة لا يدرى أي من أي فكيف نصنع ؟!

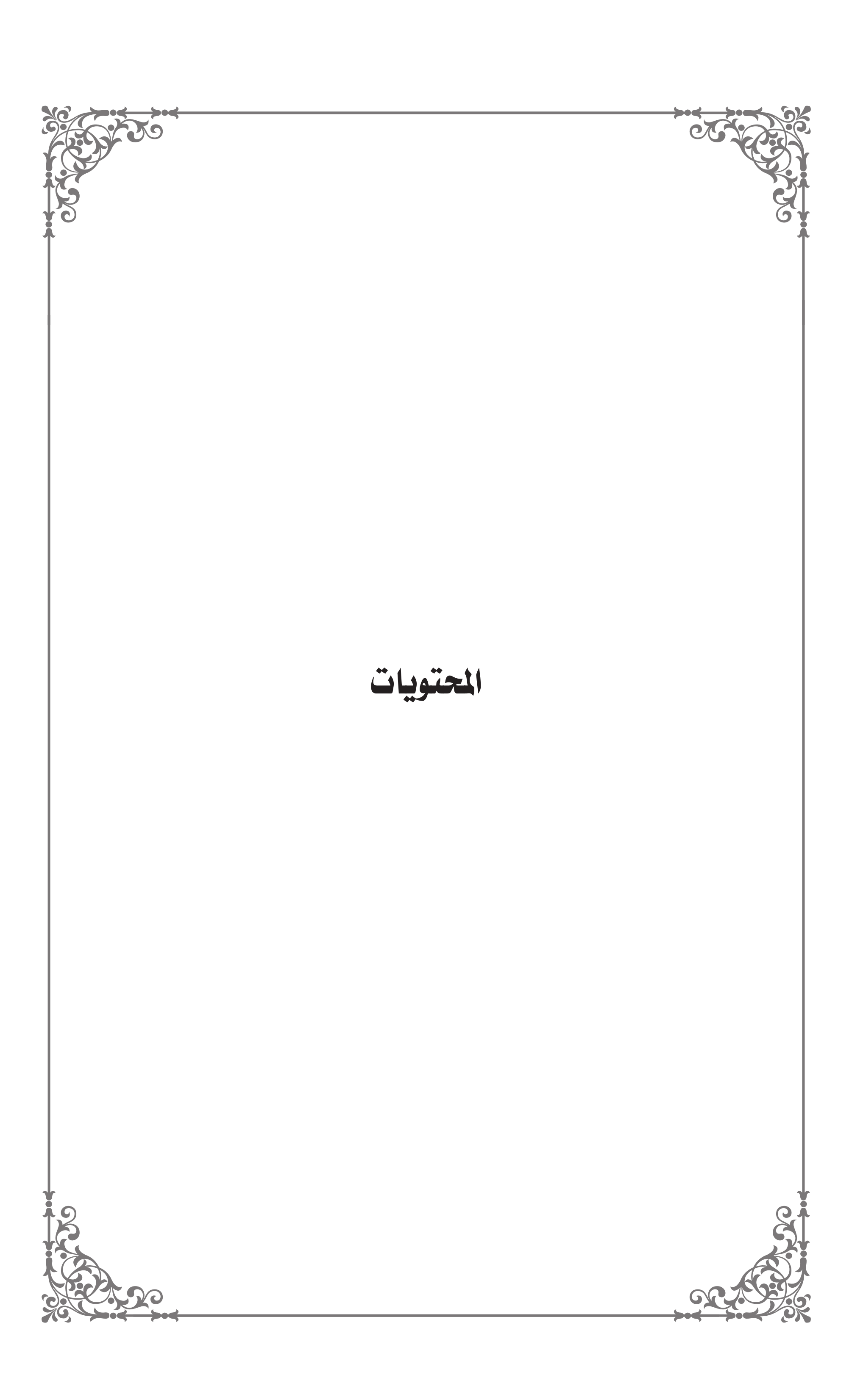
قال: فنظر إلى شمس داخلة في الصفة فقال يا أبا عبد الله ترى هذه الشمس ؟ قلت: نعم، قال: **والله لأمرنا أبين من هذه الشمس**[1].

وفي أخرى عن الإمام الباقر (عليه السلام):

إنّ أمرنا قد كان أبين من هذه الشمس، ثمّ قال: ينادي منادٍ من السماء فلانٌ بن فلانٍ هو الإمام باسمه ... [2].

١. الصدوق- كمال الدين وتمام النعمة ج ٢ ص ٣٤٧، دار الكتب الإسلامية - قم .

٢. نفس المصدر: ٢/ ٦٥٠.



المحتويات

الخاتمة



